رؤية إستراتيجية لحوكمة النشر العلمى
فى ضوء المعايير الدولية

د. أسماء أحمد خلف حسن*

مقدمة:

يعد النشر العلمى الجامعى من الأهداف المهمة فى حركة التأليف والبحث العلمى فى الجامعات، والدور الذى يلعبه فى إيصال الجهد البشرى الرصين إلى من يعنيه الأمر ألا وهم الطبقة الجامعية المثقفة والمشاركة فى بلورة هذا الوسط، لذا تتضافر جهود التدريسيين فى نشر بحوثهم العلمية ضمن الجامعات والمؤسسات التعليمية الأخرى من خلال تحقيق الغايات التى يصبون لها فى الحصول على اللقب العلمى وخدمة المجتمع.

تتمثل أهمية النشر فى أنه يعد المخرج الرئيس للبحث العلمى والوسيلة الشائعة الاستخدام والتى يمكن من خلالها توصيل المكتشفات العلمية الحديثة إلى باقى أنحاء العالم، كما أنها تعد الوسيلة الأساسية التى تؤدى إلى الاعتراف الأكاديمى بالباحث، كما أنها الطريقة الشائعة التى يتم بها ترقية الباحثين وأعضاء هيئة التدريس بمعظم الدول العربية. (Man et al, 2014, 811).

وقد شهدت العقود الأخيرة تقدماً هائلاً فى مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وظهور ما يعرف بالانفجار المعرفى المتمثل فى كم المعلومات والمعطيات التى استطاع الإنسان أن يحصلها إذ يقدر الرصيد المعرفى للبشرية فى العقود القليلة الماضية بأضعاف ما توصل إليه الإنسان عبر آلاف السنين، وقد انعكس هذا الانفجار المعرفى فى كم الأبحاث والدراسات التى تنشر فى العديد من الدوريات فى شتى المجالات وفى جميع أنحاء العالم، وأصبح الهدف من النشر فى تلك الدوريات المتخصصة تبادل

* مسئول وحدة التخطيط الإستراتيجى كلية التربية جامعة سوهاج.

المعرفة ونشر الأفكار البحثية الجديدة والابتكارات العلمية والتكنولوجية والأطروحات الفكرية، وتلقى النقد والتعليق وبالتالى خلق مناخ يساعد على مزيد من البحث والمعرفة، كما أصبحت قدرة الباحث على نشر إنتاجه فى أية دورية عالمية تعنى كفاءته العلمية وتمكنه من آليات البحث الجيد.

وبالتالى صار كل باحث يسعى إلى نشر أبحاثه ودراساته الأكاديمية فى بعض الدوريات العلمية فى مجال تخصصه ويطمح فى الوقت ذاته إلى نشر تلك الأبحاث بالدوريات والمجلات ذات السمعة الطيبة، والتى تصنف فى مرتبة متقدمة بين غيرها من الدوريات المتخصصة؛ لأن ذلك سيضمن له بأن يحظى برصيد أكاديمى متميز يوفر له مكانة علمية أعلى أو وضعاً متميزاً بمؤسسة بحثية رفيعة، حيث أصبحت معظم الجامعات المتقدمة تشترط أن ينشر أعضاء هيئة التدريس بها أبحاثاً فى دوريات عالمية مشهود بكفاءتها.

وتعد المجلة العلمية هى الوسيلة الأساسية التى يتواصل بها الباحثون والعلماء على مستوى العالم، كما أنها الوسيلة التى يقيمون بها، ويقدر عدد الدويات العلمية المتخصصة والتى تنشر أبحاثاً محكمة بحوالى ٢١ ألف دورية، ويقدر عدد الباحثين الذين ينشرون أبحاثاً ومقالات سنوياً بحوالى مليون باحث ينشرون أبحاثهم لجمهور من القراء يقدر بحوالى من ١٠ إلى ١٥ مليون قارئ فى حوالى ١٠ آلاف مؤسسة على مستوى العالم، ويستمر عدد الدوريات والأبحاث فى التزايد المستمر إذ تقدر الزيادة السنوية فى عدد الدوريات والمجلات العلمية المتخصصة بحوالى ٣,٥% وعدد الأبحاث والمقالات بحوالى ٣% سنوياً، وتعد هذه الزيادة ثابتة نسبياً على مدار القرنين الماضيين، ويمكن تفسير ذلك ببساطة بسبب الزيادة المستمرة فى أعداد الباحثين (Mabe,2005,p.56).

ورغم التطور الملحوظ فى بناء مجتمعات المعرفة عالمياً إلا أن مجتمعاتنا العربية مازالت تواجه تحديات كثيرة، تقلل من فرص إسهامها فى بناء مجتمع المعرفة، وبالتالى ولوج عصر اقتصاد المعرفة، الأمر الذى يقلل من فاعلية أدائها فى تنشيط دورة المعرفة، ومن ثم ضعف قدرتها على تحقيق التنافسية لمجتمعاتنا العربية، والدليل على ذلك أن الدول العربية ومنها مصر ما زالت بعيدة عن تحقيق الدخول إلى مجتمع المعرفة، ومن ثم مجتمع اقتصاد المعرفة والقدرة على التنافسية الدولية، ومن أهم الأسباب ضآلة وضعف النشر العلم. (Tommaso, D and others, 2011, p267-289)

ولقد أصبح من الأهمية ضرورة وجود جهة علمية تتولى تصنيف ووضع معايير للحكم على الإنتاج العلمى المنشور باللغة العربية أسوة بمعامل التأثير العلمى الذى يقتصر على أوعية النشر المنشورة باللغة الإنجليزية دون العربية من خلال إنشاء وحدة ومركز لعدد من المؤشرات الإحصائية، ودراسات تحليل الاستشهادات المرجعية Citation Analysis للدوريات العلمية الصادرة باللغة العربية أسوة بقريناتها الأجنبية، ونشر التقارير السنوية التى يمكن اعتمادها لمكافأة الباحثين، وتقييم المؤسسات العلمية والتعليمية والبحثية، وفق إنتاجية العاملين بها ونسبة الاستشهاد بأعمالهم المنشورة على المستويين العالمى والعربى، وهو بحوكمة النشر العلمى.

مشكلة البحث:

تنشر الدوريات المتخصصة فى مختلف المجالات أبحاثا ودراسات لباحثين من مختلف دول العالم شرقاً وغرباً مع تباين كبير فى الدور الذى تسهم به كل دولة، فقد أجريت العديد من الدراسات التى تحاول التعرف على الإنتاجية العلمية لدولة معينة أو مجموعة من الدول فى الدوريات العالمية المتخصصة فى مجال علمى معين، فمثلاُ فى مجال العلوم الطبية تناولت دراسة (Boldt et al, 2008) الإنتاج العلمى لدول العالم فى

الدوريات المتخصصة فى مجال التخدير والرعاية الحرجة، وأوضحت الدراسة أنه من بين ١٠٦٤٣ بحثاً منشوراً فى ٣٠ دورية عالمية فى الفترة من ١٩٩٦ حتى ١٩٩٧ تأتى الولايات المتحدة فى المقدمة إذ أسهمت بما يزيد على ٢٠% من إجمالى تلك الأبحاث يليها المملكة المتحدة بنسبة تزيد عن ١٣%، يذكر أن إسرائيل جاء ترتيبها متقدماً بين باقى الدول فى النشر بتلك الدوريات فى حين لم يرد أى ذكر لأية دولة عربية.

وفى نفس المجال أيضاً رصدت دراسة (Figuerdo, et al,2013) إسهامات مختلف الدول فى عشر دوريات متخصصة على مدار خمس سنوات، أوضحت أن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة واليابان تأتى فى المقدمة إذ تسهم هذه الدول الثلاث بحوالى ٥٠% من إجمالى الأبحاث المنشورة بتلك الدوريات وتأتى إسرائيل فى المرتبة ١٧ بنسبة ١,٨%، فى حين لم يرد من الدول العربية سوى السعودية ومصر ولبنان وأسهمت مجتمعة بنسبة ٦١% من إجمالى الأبحاث المنشورة.

ويمثل النشر العلمى الطريق العلمى والفاعل وأحد أهم المقاييس المستخدمة لتقدير مستوى النتاج العلمى وأهم آليات مشاركة وإثراء المعرفة العلمية وإيصالها إلى من يحتاجها، وتحقيق متطلبات التبادل المعرفى، إذ لا قيمة للعلم ما لم يتم نشره وإتاحته لخدمة البشرية، وذلك من منطلق أن العلم عالمى النزعة، وأن المعرفة لا وطن لها، والتى أصبحت ذات صبغة عالمية بفضل استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات التى سهلت التواصل بين العلماء والباحثين بغض النظر عن الحواجز الجغرافية، فالنشر العلمى يعتبر المرحلة الأخيرة من البحث العلمى، وهو الوثيقة التى تثبت جودة العمل وأهميته، والوسيلة التى تسمح بتعميم النتائج وانتشارها بين الباحثين، ووسيلة للتعريف بالباحث وبمركز البحوث الذى ينتمى إليه.

ولقد عززت قيم التنافسية الدولية من مكانة النشر فى المجلات العلمية الرصينة، وفى قواعد النشر العالمية، تبعاً للأثر العالمى للبحوث المتميزة المنشورة فى هذه المجلات، وأصبح ذلك أحد أهم المعايير الدولية لتصنيف الجامعات، فمن معايير تصنيف الجامعات مساهمات أعضاء هيئة التدريس ونوعية وكمية المنشورات باسم الجامعة، ومقدار أثر تلك المنشورات ومدى الاستشهاد بها من قبل الباحثين فى مختلف دول العالم.

فعلى سبيل المثال يعتمد تصنيف شنغهاى (ARWU) لجامعة جياو جونغ الصادر منذ عام ٢٠٠٣ على أربعة معايير، أهمها جودة الأداء البحثى للجامعات، الذى استحوذ على (٤٠%) من الأوزان النسبية للمعايير، كما خصص تصنيف التايمز (The World University Ranking) الصادر عن مجلة Times Higher Education منذ عام ٢٠٠٤، نسبة (٣٠%) من تقييمه للجامعات، لمعدل النشر لكل عضو هيئة تدريس، ووضع تصنيف ال QS معياراً خاصاً الاستشهادات، وخصص له وزناً نسبياً بمقدار (٢٠%)، كما وضع أيضاً تصنيف الويب للجامعات العالمية (Ranking Web of World Universities) معياراً خاصاً بالتميز، الذى يشتمل على عدد الأوراق العلمية المنشورة فى المجلات الدولية عالية التأثير، وخصص لهذا المعيار وزناً نسبياً مقداره (١٥%)، وعليه فقد سعت مختلف الجامعات لتأمين المتطلبات اللازمة للتوافق مع معايير هذه التصنيفات، ومن بينها النشر العلمي(جمال على خليل الدهشان، ٢٠١٨، ص ٦٤).

فقد أصبح النشر العلمى فى أى جامعة من الجامعات أهم مقومات وجودها كمؤسسة تعليم عال، حيث لا قيمة لأى إنتاج علمى إلا بنشره وإخضاعه المباشر للتحكيم لتحديد ومعرفة مستوى المعرفة ومدى صحتها، بالإضافة إلى ما يشكله النشر من قيمة علمية تسهم فى الرقى العلمى وتطوير الأبحاث، حيث تعتمد سمعة البحث العلمى فى أى جامعة– إلى حد كبير على – على عدد البحوث المنشورة فى المجلات العلمية العريقة

(المعروفة لدى هيئات التصنيف)، وتأثير هذه البحوث من خلال عدد مرات الإشارة إليها فى دراسات الآخرين، ولذلك تهتم الجامعات ومراكز البحوث العالمية وباحثيها، بنشر نتائج أبحاثهم العلمية فى أوعية النشر المحكمة، والتى تتبنى المعايير العلمية الرصينة من دوريات علمية متخصصة من أجل تبادل المعرفة والنتائج، لكى تستمر الأبحاث وتتكامل نتائجها وأهدافها، كما أصبح تمويل المشروعات البحثية فى معظم أنحاء العالم يعتمد أيضاً على عدد الأبحاث الدولية المنشورة للباحثين والمجموعات البحثية المتقدمة لتلك المشروعات.

وإن نشر البحوث العلمية التى يقوم بها أعضاء هيئة التدريس خاصة المتميزين منهم يشكل أهمية وطنية وإقليمية وعالمية، وبالتالى فينبغى تشجيع هذه النخبة على النشر فى المجلات العالمية المعتبرة، ولعل الجامعات العربية أحوج ما تكون إلى ترجمة هذه الفكرة إلى واقع ملموس، خاصة فى ضوء التطورات المعاصرة، والتنافس بين هذه المؤسسات على تحقيق الجودة والتميز فى النشر العلمى، وتمشياً مع الاتجاه السائد نحو عولمة المعرفة، فقد أصبحت حقاً مشاعاً للجميع، من خلال نشرها والتعريف بها فى الشبكة العنكبوتيه العالمية، مما يستوجب حوكمة النشر العلمى (جمال على خليل الدهشان، ٢٠١٨، ص ٦٥).

فإن دور النشر العلمى لا يقتصر فقط على خلق ابتكارات جديدة، بل إن جانباً مهماً منه يخصص لحل مشكلات تتعلق بالعمليات التنموية، وقد اتسمت الألفية الثالثة بتنامى دور العلم والمعرفة والبحث والتطوير كأحد عوامل نجاح جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية بتحقيق مستويات عالية من التقدم العلمى والتنمية التكنولوجية.

ومن هنا تتحدد مشكلة البحث فى وضع رؤية إستراتيجية لحوكمة النشر العلمى فى ضوء المعايير الدولية.

أسئلة البحث:

ما الرؤية الإستراتيجية لحوكمة النشر العلمى فى ضوء المعايير الدولية؟ وينبثق عن هذا السؤال الرئيس عدة أسئلة فرعية أهمها:

١. ما مفهوم النشر العلمى وما أهم مقوماته؟

٢. ما هى المعايير الدولية للنشر العلمى؟

٣. كيف يمكن تطبيق قواعد حوكمة المعلوماتية فى النشر العلمى؟

٤. ما واقع النشر العلمى بمصر فى ضوء المعايير الدولية؟

٥. ما الرؤية الإستراتيجية لحوكمة النشر العلمى فى ضوء المعايير الدولية؟

أهداف البحث:

تتمثل أهم أهداف البحث فى النقاط التالية:

١. الوقوف على دوافع الباحثين، واتجاهات البحوث المنشورة، واهتمامات المؤسسات العلمية.

٢. تحديد المشكلات الراهنة للنشر العلمى، واستشراف التحديات المستقبلية.

٣. تقييم مدى تفاعل الإنتاج العلمى المؤسسى مع البيئة الاجتماعية الثقافية والسياسة المحيطة به.

٤. التعرف على المعايير الدولية للنشر العلمى.

٥. الوقوف على أهمية تطبيق قواعد حوكمة المعلوماتية فى النشر العلمى.

٦. الكشف عن واقع النشر العلمى بمصر فى ضوء المعايير الدولية.

أهمية الدراسة:

تنبع هذه الأهمية من عدة اعتبارات يمكن عرضها فيما يلى:

١. أنها تلفت الانتباه إلى أهمية النشر فى الدوريات العالمية باعتباره الدليل على جودة البحث العلمى والمؤشر على التحول من المحلية إلى العالمية ووسيلة إلى مخاطبة الآخر والتفاعل معه بدلاً من مخاطبة الذات.

٢. أنها تكشف عن حجم المساهمة العربية فى الدوريات العالمية فى مجال التربية بما يدق ناقوس خطر للمعنيين فى العالم العربى.

٣. أنها تشجع الباحثين العرب على طرح القضايا التربوية العربية فى الدوريات العالمية من وجهة النظر العربية حتى لا تترك الساحة للباحثين الأجانب لمناقشة قضايانا وبحثها.

٤. أنها قد تفيد القائمين على أمر البحث العلمى وصناع القرار فى العمل على تشجيع البحث العلمى وتطويره فى العالم العربى.

منهج البحث:

- **المنهج الوصفى:**

اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفى لمناسبته لطبيعة الدراسة، حيث تهتم البحوث الوصفية بظروف العلاقات القائمة والممارسات الشائعة والمعتقدات، ووجهات النظر والاتجاهات، حيث يهتم هذا المنهج بتحليل البيانات للوصول إلى النتائج وتفسيرها، وتقصى حول الظواهر المجتمعية والتربوية التعليمية، كما هى قائمة فى الحاضر ووصفها وتشخيصها وتحليلها وتفسيرها، ويتمثل استخدام هذا المنهج فى هذه الدراسة فيما يأتى:

١. جمع الدراسات ذات الصلة بالدراسة الحالية، وتحليلها للإفادة منها فى وصف وتقييم النشر العلمى والتعرف على أهم مقوماته.

٢. إعداد أداة بحثية يتم من خلالها الوقوف على رؤية إستراتيجية لحوكمة النشر العلمى فى ضوء المعايير الدولية.

حدود البحث:

تمثلت حدود البحث فيما يلى:

١. اقتصر البحث الحالى على دراسة حوكمة النشر العلمى فى ضوء المعايير الدولية.

٢. اقتصر البحث الحالى على عينة ممثلة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة (المنصورة – عين شمس – سوهاج).

مصطلحات البحث:

▪ الحوكمة:

وقد تعددت التعريفات المقدمة لهذا المصطلح، بحيث يدل كل مصطلح عن وجهة النظر التى يتبناها مقدم هذا التعريف، فتعرف مؤسسة التمويل الدولية FC الحوكمة بأنها:

"هى النظام الذى يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم فى أعمالها" (Alamgir, 2007,p8).

كما تعرف الحوكمة بأنها: إقامة التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، والأهداف الفردية والجماعية، وهو مصطلح يهدف إلى تشجيع الاستخدام الكفء للموارد وطلب المساءلة عن الوصايا عليها. وهدفها هو الربط قدر الإمكان بين مصالح الأفراد والمؤسسات والمجتمع كله. (Monk and Minow, 2011, 8).

التعريف الإجرائى للحوكمة: هى مجموعة من الإجراءات لتحقيق الجودة والتميز بالنشر العلمى لمطابقته للمعايير الدولية.

▪ النشر العلمى:

ويرتبط مفهوم النشر ارتباطاً وثيقاً بالزمان والمكان، بحيث إن هذا المفهوم قد طرأت عليه تغييرات كبيرة فى عصرنا هذا الذى يتميز ببعديه الاقتصادى والتكنولوجى، إلا أن المتخصصين يتعارفون على أن مفهومه يتحدد بعملية توصيل الرسائل إلى الناس، سواء كانت هذه الرسائل تتضمن أفكاراً أو معلومات أو أشياء أخرى.

أما بالنسبة للنشر العلمى، فهو عبارة عن: تثمين لنشاط الباحث وهو المخرجات الرسمية للباحث التى يستطيع بواسطتها إطلاع الجمهور المختص على اكتشافاته الجديدة التى قد تصبح أهميتها مقتصرة فقط على صاحبها إذا لم يتم نشرها. وهو أيضاً التزام على الباحث أمام زملائه الباحثين فى وطنه وفى العالم كله. فهو يكتب من أجل أن يسهم فى المعرفة الإنسانية، وينشر بحوثه لإعلام الجمهور المهتم بنتائجها (أحمد بدر، ٢٠٠٦، ص ٤٠٩)

كما يعرف النشر العلمى بأنه: عملية إيصال النتاج الفكرى من مرسل إلى مستقبل ووفق نظريات الاتصال (إحسان على هلول، ٢٠١١، ص ١٤٥)

ويعتمد الباحث فى نشره لنتائج بحوثه على الوسائل المتاحة، وهى فى عصرنا هذا تتمثل فى:

١. الاتصالات الشفوية، مثل المحاضرات والندوات والمؤتمرات وغيرها.
٢. الاتصالات المكتوبة، مثل الكتاب والدورية والأطروحة وغيرها.
٣. الاتصالات الإلكترونية، مثل الدورية الإلكترونية والكتاب الإلكترونى.

▪ التعريف الإجرائى للنشر العلمى:

هو وسيلة فاعلة لإيصال النتاج الفكرى الرصين عبر قنوات خاصة لذلك تكون فى اغلبها محكمة ومعترف بها (دوريات علمية) لكى تعطى الحماية الفكرية والخصوصية لهذا النتاج ومن ثم الفائدة العلمية المرجوة منه.

الإطار النظرى للبحث:

أولا: النشر العلمى:

يعتبر النشر فى الدوريات العلمية مساهمة علمية فعالة فى دفع عجلة البحث والتطوير، حيث يحقق الباحث النشر المميز وكسب الترقية، بالإضافة إلى رفع تصنيف الجامعة، وحصد جوائز محلية وإقليمية ودولية، ولما شغل تصنيف الجامعات العالمية اهتمام جميع الأكاديميين، دفع ذلك معظم الجامعات إلى وضع سياسات واضحة تسير عليها لتأهيل نفسها أكاديميا وتشجيع باحثيها، للرفع من مستوى البحوث العلمية وجودتها، فالبحث العلمى لم يعد ترفا أكاديميا تقوم به المؤسسات التعليمية للوصول إلى الإبداع والتميز المؤسسى، بل أصبح ضرورة ملحة لتحقيق التنمية المستدامة. وتتطلب عملية نشر البحوث العلمية فى الدوريات المحكمة العديد من المواصفات القياسية المعتمدة عالميا فى عملية النشر، سواء من حيث الشكل أو المضمون.

١. أهمية النشر العلمى:

تكمن أهمية النشر العلمى فى مدى إيصاله إلى من يستفيد منه كما ذكرناه سابقا لأن قيمته تكمن فى وجود النشر الجيد حيث يتجلى ذلك من خلال الآتى:

- المساهمة الفاعلة فى تطوير طرق وأساليب العمل لدى الأفراد والمؤسسات من خلال الاطلاع على كل ما هو جديد.
- معرفة رصانة البحث العلمى من خلال معرفة عدد الإشارات إلى البحوث المنشورة فى الدراسات الأخرى
- تنمية الوعى العلمى بضرورة البحث العلمى بين أفراد المجتمع على أوسع نطاق.
- ضمان حقوق المؤلفين فى بحوثهم المنشورة لأنه توثيق للعمل العلمى.

- وسيلة لتحقيق منافع مادية ومعنوية من خلال مكافآت التعضيد العلمى والمكانة البحثية والمهنية المتوخاة من ذلك فى الوسط العلمى والبحثى بين العلماء والأساتذة الآخرين.
- غاية مثلى إلى عالم الشهرة والخلود.
- المساعدة فى تجنب تكرار إجراء البحوث نفسها.
- تنشيط حركة البحث العلمى (عبد الله يوسف الخشاب، زكى الوردى الوردى ٢٠٠٥، ٣٤).

ويعتقد الباحث إضافة لما تقدم أن أهمية البحث العلمى تكمن فى ظهور علوم جديدة لم تكن موجودة سابقا فضلا عما يكتسبه الباحث من خبرة وحرفية فى عالم الكتابة تمكنه من السيطرة الكاملة على اختصاصه.

٢. مراحل نشر المجلات العلمية المحكمة:

إن عملية نشر المجلة العلمية تمر بمجموعة من الخطوات أو المراحل التى يمكن للباحث أن يحددها ويتناولها وفق وجهة نظره التى بناها على طبيعة النشر المكتبى، وما استشفه من المجلات العلمية قيد الدراسة وكالآتى.

■ مرحلة التأليف:

وتبدأ من تحديد الباحث الذى يروم كتابة بحث معين لموضوع بحثه أو المشكلة التى يحاول الكتابة فيها فضلا عن أمور أخرى متعلقة بذلك، كالبحث عن المصادر وتحديد وكتابة الإطار العام للدراسة، وجمع المعلومات والبيانات بأدوات البحث المعروفة، والتحليل والتنظيم والتى تشمل أيضا الجداول والمخططات البيانية وما إلى ذلك، وبعدها النتائج والتوصيات وكتابة الهوامش حسب ورودها فى المتن. وأخيراً يقوم الباحث بكتابة

مسودة البحث ومن ثم الطباعة النهائية وحسب تعليمات النشر الخاصة بكل مجلة (ربحى مصطفى عليان، ٢٠١٠م، ١٨).

- **مرحلة التقويم:**

فى هذه المرحلة يقوم الباحث بتسليم بحثه المنجز وبأكثر من نسخة وحسب تعليمات النشر الخاصة بكل مجلة والشائع يكون تقديم البحوث بثلاث نسخ اثنان يرسلا إلى مقومين وفى حالة ضرب البحث من احدهم ترسل النسخة الثالثة إلى المقوم الثالث، ويكون ذلك كله وفق استمارة معدة لذلك يقيم البحث وفقها ليتسنى للمجلة قبول البحث أو رفضه (ربحى مصطفى عليان، ٢٠١٠م، ص ٣٠).

- **مرحلة التعديلات:**

بعد أن يقوم المقومون بتثبيت ملاحظاتهم حول البحث يرجع إلى المجلة حتى يتم إشعار الباحث بذلك، وقد لاحظ الباحث أن عملية الإشعار هذه تكاد تكون غير مفعلة وإنما تكون العملية من خلال المراجعة المتناوبة للباحثين وسؤالهم عن ذلك. أما التعديلات المقترحة فهى وعلى النحو الآتى:

- قبول البحث بصيغته الحالية وبدون تعديلات.
- قبول البحث مع تعديلات طفيفة.
- قبول البحث مع تعديلات كبيرة.
- قبول البحث مع تعديلات كبيرة، مع شرط المقوم بإرجاع البحث إليه فى حالة إكمال التعديلات.
- رفض البحث نهائياً. (تشارلز شوارتز، ٢٠١٧م، ص ٧٢).

- **مرحلة قبول النشر:**

بعد أن يقوم الباحث بالتعديلات المطلوبة يقوم باستنساخ قرص ليزرى بالبحث فضلا عن نسخة ورقية وتقديمها للمجلة التى تقوم بدورها بدراسة قبول البحث على ضوء التعديلات السابقة لغرض منحه قبول النشر وتحديد المجلد والعدد والتاريخ لذلك (لافى ماجد الحربى، ٢٠٠٩، ص ٥٢)

- **مرحلة النشر:**

فى هذه المرحلة يتم نشر البحوث المقبولة للنشر مسبقا والمحدد تاريخ نشرها وإخراج المجلة بصيغتها وشكلها النهائى ووفق العمليات الفنية الآتية:

- التجميع والتعديل والتنضيد للبحوث المقبولة للنشر والمحددة مسبقا بتاريخ معين مع تعديلات بسيطة للبحوث التى تحتاج إلى ذلك.
- العمل على إضافة البيانات الخاصة بالمجلة وحسب سياسة المجلة وتعليمات النشر فيها ومنها صفحة العنوان وتعليمات النشر وأسماء الهيئات المسؤولة عن المجلة ورقم المجلد والعدد وسنة النشر وغيرها.
- طباعة الأغلفة الملونة الخاصة بالمجلة.
- استنساخ الكمية المطلوبة والمحددة من عدد المجلة.
- الفرز والتجميع للأعداد المستنسخة.
- كبس المجلة وإخراجها بشكلها المألوف.
- التوزيع. (ربحى مصطفى عليان، ٢٠١٠م، ص ٣٣).

٣. الاهتمام بالمجلات العلمية العالمية:

ومن المعروف أيضا، انه كلما ازداد الاهتمام بالبحث العلمى، ازداد الطلب على النشر العلمى، لذا بدأ الاهتمام بالمجلات العلمية العالمية والتأكيد على ضرورة النشر فيها يأخذ طابعا مؤسساتيا، وبدأت وزارة التعليم العالى، والجامعات العراقية تؤكد على أهمية وضرورة مثل هذا النوع من التميز العلمى، ولو أن غرضه الظاهرى فى الوقت الحاضر الترقية المهنية، ولكنه بدأ يصبح عملية إنتاج حقيقية تتضمن التنافس المبنى على الابتكار والسباق مع علماء العالم، وليس على التنافس المبنى على السبق فى النقل والتقليد، وكلما كانت البحوث أكثر رصانة وعمقا وابتكاراً، سهل نشرها فى المجلات العالمية المرموقة والمحكمة وغير الربحية، وأما النشر فى المجلات المحلية، فمع الأسف لكون هذه المجلات محدودة الانتشار والتأثير لازال فى معظمه أسلوب لنشر البحوث الضعيفة، وتلك التى لا تقبل للنشر من قبل المجلات الخارجية.

وانتشر فى السنوات الأخيرة نوع من النشر العلمى، وهو النشر الإلكترونى، ويعنى نشر البحوث العلمية عبر تقنيات شبكة الإنترنت والبوابات الإلكترونية التى توفر المعلومات فى ما يسمى بالدوريات الإلكترونية، والتى يوجد اليوم المئات منها، بعضها مجانى ولكن معظمها يفرض رسوماً للنشر. وبدأت بعض المواقع الإلكترونية تدعى بأنها دور نشر لمجلات عالمية فى اختصاصات مختلفة تنتشر إعلاناتها عن طريق المخاطبة بالبريد الإلكترونى لتشجيع الباحثين بالنشر فى مجلات من نوع "الدخول المفتوح"، وتطالب بدفع مبالغ نقدية مقابل النشر.

٤. مجلات إلكترونية غير علمية:

هذه المجلات يصدرها ناس لا علاقة لهم بالعلم والبحث العلمى ويستغلون أسماء علمية حقيقية، أو وهمية كمحررين (وعلى حد معرفتى ظهر اسمى كمحرر فى مجلتين

من هذا النوع)، وتستخدم هذه المجلات نفس الأسلوب الذى تتبعه المجلات الرصينة والمفتوحة بأسلوب المراجعة وإن لم تكن هذه المراجعة حقيقية، ولذا تقبل معظم، إن لم نقل كل البحوث التى تقدم إليها للنشر حتى ولو كانت تافهة ومضحكة، وقد تم إثبات هذا من قبل باحثين عالميين، وهذه المجلات الإلكترونية أصبحت آفة لخداع الباحثين ومثلها مثل الشهادات المزورة، وللمثال افتح الرابط التالى:

http://www.nd-center.com/

٥. المواصفات القياسية الدولية للنشر العلمى:

إن المواصفات القياسية للنشر العلمى تعنى وضع وتطبيق قواعد لتنظيم نشاط معين لصالح جميع الأطراف المعنية بتحقيق أهداف متكاملة، مع الأخذ فى الاعتبار ظروف الأداء ومتطلبات الجودة (خليل إبراهيم، وإسماعيل القزاز، وعادل عبد الملك،٢٠٠٢ ص٤٦).

ومصطلح الجودة فى النشر العلمى يعنى الوفاء بجميع متطلبات العملية البحثية، لتحقيق نوعية الإنتاج التى يتعين تحقيقها فى مختلف قطاعات التنمية (منى السيد، ٢٠١٣، ص٧).

وقد استمد التقييس أهدافه فى مجال المكتبات والمعلومات من أهدافه العامة، وبالتالى استطاع أن يحقق العديد من الأهداف، والتى تبلورها يسرية زايد فى الأهداف التالية: تسهيل عملية التبادل الدولى، وتحقيق المزيد من التبسيط فى الإجراءات والممارسات، وإخراج الخدمات على درجة أو أسس عالية من الكفاءة والتوحيد فى مخرجات العمليات الفنية (يسرية عبدالحليم زايد، ١٩٩٨، ص١٠٢).

وقد تضافرت جهود العديد من المنظمات الدولية لإصدار مواصفات قياسية للكتابة العلمية أهمها الاتحاد الدولى للتوثيق والمجلس العلمى للاتحادات وهيئة اليونسكو، والمنظمة الدولية للمواصفات القياسية (iso) التى تأسست عام ١٩٤٦، وأصدرت المنظمة الدولية للتقييس (iso) قائمة للمواصفات القياسية تتضمن المعايير التى يجب الالتزام بها من طرف الهيئات المسئولة عن إصدار الدوريات العلمية، وقد قامت المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس (ASMO) بتعريبها، وأهمها ٢٥ مواصفة خاصة بالملامح الشكلية والفنية للدوريات العلمية (محمد عوض الترتورى، ومحمد زايد الرقب، وبشير مصطفى الناصر، ٢٠٠٨، ص٤٣٧).

وتعد (ISO) المنظمة الراعية للجهود الدولية للتقييس، وتضطلع بها مجموعة من اللجان الفنية المتخصصة، وتعد اللجنة Technical Bcommittee 46"46 من أبرز اللجان التى تعمل فى مجال المكتبات والمعلومات فى إطار هذه المنظمة، وتحدد نشاطها فى إقرار المعايير الموحدة فى إطار الممارسات المرتبطة بالمكتبات والتوثيق ومراكز المعلومات، وخدمات التكشيف والاستخلاص، والأرشيف وعلم المعلومات والنشر (ISO, 1984, 1) وتختص المعايير التى أقرتها للجنة الفنية ٤٦ بإخراج مصادر المعلومات بشكل عام، والدوريات الخاصة بشكل خاص، وهذه المعايير موجهة بشكل أساسى لناشرى ومحررى الدوريات، من أجل تيسير تداولها والإفادة منها على المستوى الوطنى والدولى (هاشم فرحات، ٢٠٠٤ ص٤). وأكدت المنظمة الدولية أن نشر المعايير فقط يعد عملا محدود القيمة ما لم يتم تطبيقها، فعملية إعداد المعايير دون التزام بتطبيقها يفقدها قيمتها (ISO, 1972, p.73)، وبناء على ذلك قامت المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس بتعريب المواصفات القياسية المتعلقة بالدوريات، وسيتم تعريف القواعد المتصلة بعرض الدوريات والمقالات العلمية داخل العناصر المكونة لهوية كلاهما

■ متطلبات النشر الدولى:

تستوجب عملية النشر الدولى فى الدوريات العلمية متطلبات عديدة، يمكن إبرازها فيما يلى:

■ كتابة مسودة البحث العلمى:

تبدأ عملية النشر برغبة المؤلف فى كتابة بحث علمى، وهناك دوافع متعددة للبحث العلمى قسمها جعفر الطائى فى محورين وهم:

- **الدوافع الذاتية:** وهى دوافع تخص المؤلف مثل:(حب المعرفة، التحضير لدرجة علمية، الحصول على جائزة أو ترقية، الوفاء بمطالب الوظيفة الرغبة فى تحقيق فكرة والاهتمام بموضوع معين، عدم الرضا برأى معين، حب الشهرة والمناصب الرغبة فى زيادة المعرفة)
- **الدوافع الموضوعية:** (ظهور مطالب جديدة، الرغبة فى حل المشكلة، الرغبة فى زيادة الدخل القومى، الرغبة فى تفسير بعض الظواهر أو تطبيق بعض النظريات) (جعفر حسن جاسم الطائى،٢٠١١، ص١٥).

■ كيفية اختيار الدورية العلمية السليمة:

بعد إنتهاء المؤلف من كتابة مسودة البحث، ينبغى عليه أن يحسن الاختيار بالنسبة للدورية التى يريد النشر فيها، من أجل تجنب رفض النشر للمقالة العلمية، والحصول على التقدير المناسب والوصول للجمهور الأكثر ملاءمة وغالبا ما تكون الدوريات التى قام المؤلف بالاقتباس منها عند كتابة المقالة العلمية، هى الدوريات الأكثر ملاءمة للنشر فيها.

فعند اختيار الباحث لدورية لا تتوافق مع مجال بحثه العلمى، فتتعامل هيئة التحرير مع البحث على أنه يغطى موضوعات هامشية لا تدخل فى بؤرة اهتمامات

الدورية، وبالتالى ستكون نتائج التحكيم مجحفة لأن المحكمين فيها قد لا يألفون المجال التخصصى للمؤلف، ولن يستطيع المؤلف الإفادة من الانتقادات والتعديلات المقدمة له، هذا بالإضافة إلى الوقت الضائع فى التحكيم، حتى وإن كانت نتائج التحكيم مرضية، وتم نشر البحث لعلمى فى دورية بعيداً عن تخصص المقالة، سيتم دفن البحث العلمى فى دورية لا يعبأ بمتابعتها سوى عدد قليل من جمهور القراء.(روبرت داى، وباربرا جاستل، ٢٠٠٦، ص٥٧)

ويوجد العديد من المواقع التى تقدم للباحثين المساعدة فى العثور على الدوريات العلمية التى تناسب البحث العلمى المراد نشره، حيث تقترح له الدوريات المناسبة لبحثه العلمى، بعد أن يقوم بإدخال عنوان البجث والمستخلص ورؤوس الموضوعات. وأهم تلك المواقع ما يلى:

EDNAZ journal selector: https:/ www. Ednazediting.com /journal-selector Elsevier journal finder: http:// journalfinder. elsevier.com/

American journals Experts: http://www.aje.com/

Editage: http://www.editage.com/

وبالطبع ينبغى على الباحث ألا يعتمد على تلك المواقع بصورة كاملة، لأن الباحث هو الأكثر قدرة على تحديد طبيعة بحثه وتخصصه.

وبناء على ما سبق ينبغى على الباحث أن يقوم بمراجعة الدوريات العلمية التى يريد النشر فيها لتحديد عنصرين أساسين، الأول تحديد أهداف ومجالات الدورية العلمية، والثانى خاص بتصفح المقالات العلمية المنشورة حديثا، لمعرفة أشكال المقالات التى يتم

قبولها (فوزى رجب، ٢٠٠٥)، وعند إيجاد المؤلف أكثر من دورية علمية تدخل ضمن نطاق اهتمامه فإنه يفضل إحداهما بناء على عدة اعتبارات أهمها ما يلى:

- الدوريات العلمية ذات معامل التأثير الأعلى high impact factor
- الدوريات العلمية الأقل تكلفة فى النشر والتحكيم.
- الدوريات العلمية الأكثر سرعة فى النشر (كاختيار الدوريات الشهرية بدلا من الدوريات الفصلية).
- الدوريات العلمية التى تنشر بحوثا مقاربة للبحث المراد نشره.
- حجم الدورية من حيث عدد الأبحاث المنشورة فيها، ومدى تنوع الباحثين فيها، ومستوى هيئة تحرير الدورية من حيث الألقاب العلمية ومساهاماتهم فى مجال البحث العلمى والأكاديمى (على عبدالصمد خضير، وهاشم شريف حسن،٢٠١٢، ص٣٠٢).

وهناك العديد من المتطلبات الأساسية التكاملية الواجب توافرها فى الدوريات العلمية الدولية. ويمكن توضيح أهم تلك المتطلبات فيما يلى:

- أن تصدر الدورية عن جهة علمية معترف بها (جامعات – معاهد– مراكز بحوث– جمعيات علمية – دور نشر ذات سمعة علمية طيبة)، وأن يكون لها رقم تصنيف دولى للنسخة الورقية وآخر للنسخة الإلكترونية.
- أن يكون للدورية موقع إلكترونى يحتوى على جميع المعلومات الخاصة بها مثل: (القطاعات العلمية التى تندرج تحتها الدورية والتخصصات التى تخدمها، التصنيفات الرئيسية والفرعية لها، مدى تتابع الدورية، موقع وجهة الصدور،

الشروط والأحكام المطلوبة للنشر فيها، سياسة النشر الخاصة بالدورية، وأخيرا طرق الاتصال بالدورية).

- أن تتبع الدورية المواثيق والمعاهدات الدولية للدوريات العلمية، بحيث توفر المعلومات العامة الأساسية، مثل: عنوان الدورية، رقم المجلد والعدد وسنة النشر، كفاية عناوين وملخصات المقالات المنشورة وكفاية الاستشهادات فيها، وأن تكون المقالات متكاملة لكل عدد، وجود الرقم الدولى الموحد للدوريات (issn) وهو رقم يتم تخصيصه من جانب (شبكة ردمد) للمساعدة فى تجميع وربط الإصدارات المختلفة للمصدر المتتابع سواء نشر على وسيط واحد أو نشر على عدة وسائط.
- أن تصدر الدورية بشكل منتظم وفقا لتتابع إصدارها المحدد، وينبغى الالتزام بمواعيد النشر المعلنة لكل عدد، وينبغى أن تكون مفهرسة وملخصات أبحاثها تظهر فى الأدلة العالمية المعترف بها مثل: index expand and journal citation reports/science edition Thomson reuters، the science citation
- أن يكون للدورية هيئة تحرير (editorial board) ويفضل أن يكون أعضاؤها من الأكاديميين المتخصصين ذوى الخبرة والسمعة الطيبة والأساتذة المشهود لهم علميا فى التخصص، وينبغى مراعاة الالتزام بقواعد تعيين أعضاء هيئة التحرير، ومن المفضل أن يكون لها هيئة استشارية علمية scientific advisory من الثقات.
- أن يكون المحتوى التحريرى للمقالات المنشورة فى الدورية إضافة جديدة فى نفس الحقل، وأن تساهم فى تقوية المعرفة على المستوى العالمى، لأنها تحاكى القارئ العالمى.

- أن تخضع مقالات الدورية إلى المراجعة peer reviewed من نخبة من المحكمين ذوى الاختصاص، وأن تعتمد على برامج قوية لفحص الانتحال مثل turnitin، أو thenticate.
- أن تكون مقالات الدورية العلمية كنز من المعلومات الاستشهادية، وأن يكون المحتوى ذات علاقة بالمراجع المستشهد بها، وبالطبع هناك اختلافات فى كمية الاستشهادات حسب حقول المعرفة، مع الأخذ فى الاعتبار الاستشهادات الذاتية، حيث أن إساءة استخدام الاستشهادات الذاتية من أجل رفع معامل تأثير الدورية يؤدى إلى حذفها من على قاعدة البيانات، وعدم الاعتراف بها كدورية دولية. ويتم تحليل الاستشهادات على مستويين الأول حسب استشهادات الدورية نفسها بعامل الأثر بعدد الاستشهادات لها والثانى سجل الاستشهادات للمؤلفين فى هذه الدورية، وهذا لا ينطبق على الدوريات الحديثة (مرزوق محمد العكنى، ٢٠١١، ص١٥).
- أن توزع البحوث العلمية المنشورة فى الدورية جغرافيا، بحيث لا تقتصر على جامعات بعينها
- أن يحتوى موقع الدورية العلمية على قواعد النشر وأخلاقيات النشر وقواعد الملكية الفكرية.
- أن يكون للدورية العلمية معامل تأثير مرتفع impact factor، فى حالة الدوريات التى مر على صدورها سنتين على الأقل.
- أن توضح الدورية الغرض من النشر الدولى، كمساهمة فى تطوير العلم وتنمية المجتمع.

- **سياسة وأخلاقيات النشر Ethics Policy**

تعد سياسة وأخلاقيات النشر من المتطلبات القانونية الواجب تقديمها للمؤلفين كتعليمات إرشادية لمعرفة أخلاقيات النشر، وتشمل كل ما يتصل بقضايا الانتحال العلمى والإخلال بالأمانة العلمية أى نقل العبارات والأفكار دون الإشارة إلى مؤلفها، بحيث تظهر المعلومة المنقولة للقارئ كأنها من أفكار كاتبها، وهناك أنواع متعددة للإخلال بالأمانة العلمية، ومنها الاقتباس المباشر أو الكامل، واقتباس الأفكار وتحويرها، والاقتباس الذاتى المتعدد، والترجمة دون الإشارة للمصدر الأصلى، وضرب البيانات والإحصاءات فى الموضوع بتقليلها وتضخيمها حسب الأهواء لتحسين النتائج المنشورة، فينبغى أن يكون البحث عبارة عن مجهود علمى ونتائج أصلية تنسب للباحث نفسه، وليست أفكاراً مسروقة ونتائج منتحلة.

وقال Barber فى هذا الأمر عندما تنقل من مؤلف واحد، يعد هذا انتحالا، ولكن عندما تنتقل عن أكثر من مؤلف إنما يعد هذا بحثا علمياً (Barber, 2004, 58).

ويعد الانتحال أحد الأسباب الرئيسية وراء رفض البحوث للنشر، وتقوم دور النشر والدوريات العلمية بفحص البحث المقدم للنشر للتأكد من خلوه من المشاكل المرتبطة بالانتحال ونسبة يجب ألا لا تتعدى ٥% أو بدون أى نسبة على الإطلاق للمجلات الدولية ذات معامل تأثير والصادرة من تومسيون رويترز، ويمكننا أن نوضح أن وقوع الباحث فى هذه المشكلة قد لا يكون متعمدا وإنما نتيجة لعدم معرفة حقيقية بمفهوم الانتحال وكيفية تجنبه، وعدم استخدامه لبرامج الكشف عن السرقات العلمية للتأكد من خلو البحث العلمى من الانتحال قبل إرساله للنشر، لذلك يجب على الباحث أن يشير إلى أى مادة لا تعود له، ولتجنب الانتحال غير المقصود ينبغى على الباحث فهم معنى الانتحال

وضبط وإتقان أساليب كتابة المصادر وتعلم طرق إعادة صياغة النص بدون استعارة لغة النص الأصلى.

وهناك العديد من البرامج ومواقع الإنترنت بعضها مجانية وأخرى مدفوعة الثمن يمكن استخدامها لغرض تدقيق البحث من ناحية وجود حالات انتحال من عدمه، ويفضل أن تكون هذه البرمجيات مدفوعة الثمن إذ تكون أدق وذات موثوقية واعتمادية أعلى من المجانية، ومن أهم البرامج المستخدمة لهذا الغرض: (checfor plagiarism, plagtracker, dupli checker, plagscan, ،plagiarisma, plagiarism detect turnitin, ithenticate)

وقد يتضمن هذا البند سياسة الدورية العلمية فى إعطاء الأولوية فى النشر، كأن تتم الأولوية وفقا للأسبقية الزمنية للورود إلى هيئة تحرير الدورية.

ومن أشهر اللجان فى ذلك المجال لجنة أخلاقيات النشر (cope) publication ethics committeeon وهى منظمة غير ربحية تأسست فى عام ١٩٩٧ من قبل مجموعة صغيرة من محررى الدوريات الطبية فى المملكة المتحدة، لتحديد أفضل الممارسات الأخلاقية من النشر العلمى، ومساعدة المحررين ودور النشر لتحيق ذلك، من خلال تقديم (mission edit cope provides advice to editors in particular, ،and publishers on all aspects of publication ethics and how to handle cases of research and publication misconduct. (2) it also provides aforum for its members to discuss individual cases (meting four times ayear in the uk and once a discuss individual cases (meeting four times a year in the uk and once a year in north America) المنشورة لهم فى جميع جوانب أخلاقيات النشر، وبوجه خاص حول كيفية التعامل مع

حالات سوء السلوك فى البحث والنشر، وفى عام ٢٠٠٤ تمت صياغة الطبعة الأولى من مدونة قواعد السلوك للمحررين والمبنية على المبادئ التوجيهية لممارسات النشر الجديد والذى يهدف إلى تحديد أفضل الممارسات فى مجال أخلاقيات النشر العلمى، ونشرت المدونة على موقع copy لأول مرة فى نوفمبر ٢٠٠٤ (نهلة عبداللطيف محمد عفيفى، ٢٠١٦، ص١٠٤). وتم تطوير تلك المدونة عدة مرات من خلال التعاون مع الجمعيات والأدلة والروابط الدولية الخاصة بذلك المجال لإضافة العديد من المعايير للوصول لأفضل الممارسات فى مجال أخلاقيات النشر now it has over 6000 members worldwide, from all academic field. وقد وقع العديد من كبار الناشرين بها من أمثال:

Elsevier / Wiley –Blackwell/ Taylor and francs / Springer/ (larvae Macmillan/Walters kluwer)

- **إجراءات تحرير البحث العلمى وضبط جودته:**

بعد إتمام عملية التحكيم، فى حالة قبول البحث العلمى فإنه يتم تحرير الأصول copyediting, حيث يتم تصحيح الأخطاء المتعلقة بالهجاء وبنية الجمل، ومراجعة كل المختصرات وعلامات الترقيم، والتأكد من وضوح الإيضاحات ووضعها فى الشكل الذى يتوافق مع سياسة التحرير فى الدورية، والتأكد من اكتمال المراجع وربما يوجه المحرر إلى المؤلف سؤالا بعد إتمام عملية التحرير يتعلق برغبته فى إضافة أى معلومات أخرى (روبرت داى، و باربرا جاستل، ٢٠٠٦، ص٥٨)

وإن مهام محرر الأصول copyeditor يمكن أن تتسع لتشمل التحرير الجوهرى للبحث بجانب التحرير الفنى، ويمكن تحديد مسئوليات محرر الأصول فيما يلى:

- مراجعة أصول البحث العلمى وتطبيق المواصفات الدولية، والتأكد من استيفاء جميع شروط البحث.
- فحص المصطلحات والمسميات العلمية الواردة بالبحث والتأكد من صحتها.
- مراجعة علامات الترقيم، والتأكد من سلامة اللغة.
- مراجعة الأبناط المناسبة لكل جزء من أجزاء الأبحاث، وإعداد العناوين الجارية.
- تحديد أماكن الوسائل الإيضاحية، وتحديد موقعها وحجمها وتصغيرها التصغير المناسب.
- إعداد الأغلفة وبياناتها الببليوجرافية، وصفحات الأوائل.
- التنبه إلى ما يخالف تعاليم الدين أو القيم السياسة.
- إثبات الرقم الدولى المعيارى ورقم الإيداع.
- وضع مواصفات الطبع، ومراجعة تجارب الطبع بالاشتراك مع المؤلف حتى اعتماد الطبع (عبد العزيز محمد جلال الشريف، ومفرح فهيم سليمان، ٢٠٠٢ص٢٠١).

وتعد هذه المرحلة جوهرية فى النشر، وينبغى على المؤلف متابعة تلك الإجراءات مع المحرر، ومراجعة الشكل النهائى مراجعة دقيقة، لأن وجود أخطاء سيؤثر على مدى فهم البحث العلمى من جانب القارئ، حتى وإن كانت أخطاء غير جوهرية فى المحتوى كأخطاء الهجاء، فإنها ستؤثر على سمعة المؤلف مستقبلاً، وأفضل طريقة لتصحيح البحث العلمى أن يقوم المؤلف بقراءة بحثه بعناية قاصداً الاطلاع على الأخطاء الهجائية والمطبعية، ثم يقرأ شخص آخر غير الباحث تلك المقالة، لأنها ستكون غير مألوفة لديه، وبالتالى تستخرج الأخطاء بسهولة.

وعندما يقوم المحرر بإجراءات التحرير يقوم بإرسالها مرة أخرى للمؤلف للتحقق من مدى دقتها، ولكن هذا الوقت للمراجعة السريعة، وليست لإعادة صياغة العبارات أو عمل تغييرات جذرية فى النسخة، وذلك مراعاة للاعتبار الأخلاقى بأن ذلك العمل تم تقييمه والموافقة عليه، وأى تعديل جوهرى قد يؤدى إلى أخطاء جديدة (دادى، وجاستيل، ٢٠٠٦، ١٩٧).

وفى حالة رغبة المؤلف فى إضافة بعض التعديلات الهامة، كأن يضيف مصادر جديدة لأعمال حديثة النشر، ينبغى عليه استشارة هيئة تحرير الدورية، وينبغى أيضا تحديد تاريخ استلام مسودة البحث، وتاريخ قبول النشر، من أجل التحكم فى إدعاءات السبق العلمى، وتضمنت المواصفات القياسية الدولية قاعدة تحث الدوريات على أهمية تسجيل تلك التواريخ، وتعد من القواعد الاختيارية، وقد نصت على ما يلى: "يفضل ذكر تاريخ تسلم المقالة من المؤلف، أو تاريخ المؤتمر الذى قدمت إليه الورقة".

ثانياً: حوكمة النشر العلمى:

ظهرت الحاجة إلى الحوكمة فى العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية، خاصة فى أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التى شهدتها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا فى عقد التسعينيات من القرن العشرين، وكذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكى مؤخراً من انهيارات مالية ومحاسبية خلال عام ٢٠٠٢، وتزايدت أهمية الحوكمة نتيجة لاتجاه كثير من دول العالم إلى التحول إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية التى يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادى (إبراهيم العيسوى، ٢٠٠٣، ص ص ٣٦ – ٣٧).

١. تعريف الحوكمة:

إن كلمة حوكمة جاءت للترجمة المختصرة لمصطلح Corporate Governance أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح والتى اتفق عليها فهى: " أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة.

وقد تعددت التعريفات المقدمة لهذا المصطلح، بحيث يدل كل مصطلح عن وجهة النظر التى يتبناها مقدم هذا التعريف. ويمكن استعراض بعض التعاريف التى جاءت حول الحوكمة فيما يلى:

أشار قاموس وبستر إلى أن كلمة الحوكمة مرادفة لكلمة الحكومة أو القيام بعملية الحكم؛ وبخاصة ما يتعلق بالاتجاه السلطوى والتحكم. (Stephen, 2009, 53).

ويعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائى UNDP (United Nation Development Program) الحكومة بأنها" التقاليد والعمليات التى تقرر كيفية ممارسة السلطة وكيفية سماع صوت المواطنين وكيفية صنع القرارات فى قضايا ذات اهتمام عام (زهير عبد الكريم الكايد، ٢٠٠٢، ص ٩)

كما تعرف بأنها: العملية التى تختار من خلالها الحكومة وتراقب وتغير، وهى نظام يتم بموجبه إخضاع نشاط المؤسسات إلى مجموعة من القوانين والنظم والقرارات، التى تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز فى الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة؛ لتحقيق خطط وأهداف المؤسسة، وضبط العلاقات بين الأطراف الأساسية التى تؤثر فى الأداء. (Pero,2005.2).

كما تعرف بأنها: "مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التى تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز فى الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف الشركة أو المؤسسة" أى أنها منهج الإدارة الذى يمد المؤسسة بالإجراءات

والسياسات التى تحدد الأسلوب الذى من خلاله تدار العمليات بكفاءة، حيث تضع الحوكمة الإطار لاتخاذ القرار الأخلاقى والإجراءات الأخلاقية داخل المؤسسة على أساس من الشفافية، والمحاسبية، والأدوار الواضحة المحددة للعاملين، وتؤكد على الأداء مستخدمة الرصد والإبلاغ، والتطوير وتحسين العمليات وإجراءات العمل (محمد إبراهيم عطوة، وفكرى محمد السيد علي٢٠١٢، ص ٤٦٠٠).

ويرى كيم (Kim) أن الحوكمة: يمكن أن تعرف بثلاث طرق (Kim, 2007, 12)، حيث تشير الأولى إلى أن الحوكمة هى كل العمليات والقواعد التى تنظم الأقسام والإدارات داخل الأقسام والإدارات بالجامعات، والهيكل الكلى وعمليات التحكم الداخلية للجامعة، وتشير الطريقة الثانية إلى الإطار التشريعى للجامعة الذى ينظم العلاقة بين الجامعات والحكومة، أما الطريقة الثالثة فتشير إلى أن الحوكمة تبدو على أنها دور محدد وأنشطة لأغلب اللجان بالجامعة.

وهناك من يرى أن الحوكمة تشير إلى الممارسة الرسمية واللارسمية، التى تمارس تحت سلطة القانون، وهى تحاول الإجابة عن كيفية تطبيق القوانين، كما تتصل بفاعلية وكفاءة وجودة الخدمات التى تدعم من أجل المستفيدين الخارجيين والداخليين، والفرق بين الحوكمة والإدارة أن الحوكمة تركز على العمليات المتعلقة بإعداد السياسات والأهداف طويلة المدى مثل الإستراتيجيات التى تسعى إلى تحقيق الأهداف، أما الإدارة فهى التى توجه العمل. (Dooley, 2008, 16).

٢. مبادئ الحوكمة فى النشر العلمى:

إن الوقوف على مبادئ الحوكمة، يمكن أن يؤدى إلى مزيد من الفهم والإخلاص والثقة والمشاركة فى العمليات التى تساعد فى إنجاز المهام وأهداف البحث العلمى، وهذه المبادئ هى:

- **الحرية الأكاديمية:** وهى حق للباحثين فيما يتعلق بعمليات أو البحث والنشر بدون رقابة من المؤسسات التى يعملون بها، وبدون ذلك لن تستطيع المؤسسة القيام بأدوارها الأساسية، وتعرف بأنها حقوق الأكاديميين فى تحديد مجالاتهم البحثية؛ وذلك للوصول إلى الثقة كما يرونها، والحرية الأكاديمية يمكن أن تؤدى دوراً كبيراً فى تحسين جودة الجامعات.
- **الحقوق والمسئوليات الواضحة:** وهى هامة لتحقيق الحوكمة فى النشر العلمى؛ ولذا يجب أن تكون أدوار البحث العلمى واضحة من خلال القانون ومعلنة فى وثائق سياسية قومية، كما يجب أن يكون كل من الطلاب، وأعضاء هيئة التدريس، لديهم معرفة تامة وفهم تام لحقوقهم ومسئولياتهم بالنشر العلمى.
- **الاستقرار المالى:** تتطلب مؤسسات التعليم الجامعى موارد مالية كافية لتطوير عملية النشر العلمى بالجامعة.
- **المحاسبية:** إن عملية النشر العلمى يجب أن تكون محاسبة من قبل الهيئات العليا، سواء كانت عامة أو خاصة، والمحاسبية تعنى المراقبة الدورية التى تتم بمنتهى الشفافية والقوة.
- **مراعاة حقوق المستفيدين:** المستفيدين هم الأفراد الذين يجب إخبارهم تماما وبانتظام عن الجامعة وأدائها، مع إتاحة الفرصة لهم للمشاركة فى صنع القرار المتصل بالتغييرات المشتركة، بما يحقق منفعة وفائدة الجامعة، ويستوجب هذا الإفصاح والشفافية والتى تشمل أيضا كل الأمور المتعلقة بأداء المؤسسة، والملكية والمستفيدين منها، ومسئوليات الجهاز الإدارى، والمحاسبية للمؤسسات.

- **السلطة:** قمة السلطة فى حوكمة النشر العلمى، أن يمارس رئيس الجامعة عمله من خلال نوابه والعمداء والمديرين والمكاتب الأخرى للإداريين فى الاستشارات؛ وذلك بالتعاون مع وحدات الجامعة وأعضاء هيئة التدريس والهيئة التدريسية الداعمة فى مراجعة عمليات النشر وتحقيق ضوابطه.

ومن خلال العرض السابق لأهم مبادئ الحوكمة فى النشر العلمى، يتضح أنها تهدف إلى تحقيق الشفافية والعدالة، ومنح حق المساءلة لعمليات النشر العلمى، كما أن هذه المبادئ تؤكد أهمية الالتزام بضوابط النشر، والبعد عن السرقات العلمية، وتوفير الرقابة على التنفيذ بعملية النشر فى إطار من الحرية والمسئولية فى ذات الوقت.

وإن الأثر المباشر من تطبيق قواعد حوكمة النشر العلمى هو إعادة الثقة فى المعلوماتية العلمية، وذلك نتيجة تحقيق المفهوم الشامل لجودة هذه المعلوماتية والذى يقوم على مجموعة من المعايير، كما سيتم إيضاحه، علاوة على ذلك فهناك تأثير لهذه المعلوماتية سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة على تطوير المجتمع، وذلك كما سيتضح فيما يلى:

سوف نركز فى هذا البحث على أهم عناصر تقويم الفاعلية التعليمية بهدف حوكمة النشر فى البحث العلمى:

٣. التخطيط الإستراتيجى:

أن المقصود بالتخطيط التقليدى هو محاولة التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية المؤثرة فى المؤسسة، وتحديد ما الذى يمكن عمله قبل أن يحدث ذلك المستقبل؟ أما التخطيط الإستراتيجى، فهو عبارة عن التبصر بالشكل التالى للمؤسسة فى المستقبل وتحقيق هذا الشكل. فالتخطيط الإستراتيجى إذن هو: كشف حجب المستقبل الخاص بشكل المؤسسة، والتبصر بملامح المؤسسة فى المستقبل، وتصور توجهات ومسار المؤسسة فى المستقبل،

تخيل مجال الأعمال والأنشطة التى تدخل فيها المؤسسة، وتهدف عملية التخطيط الإستراتيجى إلى تمكين المنظمات من التأقلم الفعال مع التغيرات على المدى الطويل.

قد تبدو ملامح التخطيط الإستراتيجى غامضة فى البداية ولكن عموما يمكن القول إنه يتضمن السمات التالية:

- هو نظام متكامل يتم بشكل متعمد وبخطوات متعارف عليها.
- هو نظام لتحديد مسار المؤسسة فى المستقبل ويتضمن ذلك تحديد رسالة المؤسسة وأهدافها والجهود الموجهة نحو تخصيص الموارد.
- هو نظام يتم من خلاله تحديد مجالات تميز المؤسسة فى المستقبل وتحديد مجال أعمالها وأنشطتها مستقبلا.
- هو رد فعل لكل من نقاط القوة والضعف فى أداء المؤسسة وللتهديدات والفرص الموجودة فى البيئة وذلك لتطوير وتنمية مجالات التميز والتنافس المتاحة أمام المؤسسة فى المستقبل.
- هو أسلوب عمل مستوى مجلس الإدارة والإدارة العليا والإدارة التنفيذية وبشكل يحدد ويميز مساهمة كل مستوى ووظيفته داخل المؤسسة.
- هو أسلوب تحديد العوامل والمزايا التى ستعود على جماعات أصحاب المصالح فى المؤسسة. المصداقية والأخلاقيات العلمية عند استخدام المعلوماتية ونشرها.

■ المصداقية والأخلاقيات العلمية:

تتمثل المصداقية فى تطبيق الممارسات العادلة وعدم التميز وحقوق الملكية الفكرية للنشر، مع الالتزام بحماية الحريات الأكاديمية والنزاهة فى جميع مراحل البحث العلمى منذ أن كان فكرة وحتى طبع الرسالة، وهذا يتطلب توافر إجراءات محددة لضمان

العدالة وعدم التمييز بين الطلاب وتحرير دليل علمى موثق لأخلاقيات النشر العلمى (صالح خليل أبو أصبع، ٢٠٠٦، ص ١٧)

- **المشاركة المجتمعية وتنمية البيئة:**

من الأمانة العلمية أن يكون البحث تلبية لاحتياجات المجتمع، ومشاركة فى تنميته والدفع به قدما للأمام، ولتحقيق هذه المشاركة ينبغى أن تخرج الجامعة إلى ميدان الواقعية للتعايش مع الواقع وتوعية المواطنين وتقديم الحلول المناسبة للمشكلات المجتمعية، بعيداً عن التنظير.

- **المعايير الأكاديمية:**

توجد أنواع مختلفة من المعايير الأكاديمية وتشمل معايير المدخلات ومعايير المخرجات، وتعتبر المعايير المرتبطة بالمخرجات الأكثر انتشارا واستخداما على المستوى العالمى، أما المعايير الأكاديمية القياسية أو المرجعية، فهى معايير لمخرجات معينة ومحددة تقررها المؤسسة وتكون مستمدة من مراجع خارجية قومية أو عالمية ولا تقل عن الحد الأدنى للمعايير الأكاديمية القياسية القومية والتى تتسق ورسالة المؤسسة، وتجدر الإشارة إلى أنه من حق المؤسسة التعليمية تبنى معايير خاصة بها، لو إمكاناتها عالية أو عند غياب وجود معايير أكاديمية قياسية ويتم اعتمادها من جهة الاعتماد(أحمد عبادة العربى، ٢٠١٧، ص ٣٢)

ويتم تطبيق الحوكمة وفق مجموعة من المعايير توصلت إليها منظمة اليونسكو وتتمثل فى:

- ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة النشر العلمى.

- يجب أن يتضمن إطار حوكمة النشر العلمى كلاً من تعزيز شفافية البحوث العلمية وكفاءتها، وأن يصيغ بوضوح تقسيم المسئوليات فيما بين إدارة الجامعة والسلطات الإشرافية والمختلفة.
- حفظ وحماية حقوق الملكية الفكرية، فى تلك الثورة المعرفية العالمية (المعلوماتية).
- المعاملة المتساوية بين جميع المشرعات البحثية على مستوى البحث العلمى الوطنى.
- دور الإشراف العلمى وحقوقه فى استخدام الأساليب التقويمية الحديثة والمصاحبة للثورة المعرفية.

▪ **الإفصاح والشفافية:** وتتناول الإفصاح عن المعلومات والإفصاح عن حقوق الملكية الفكرية عند التوثيق.

ولقد عززت قيم التنافسية الدولية من مكانة النشر فى المجلات العلمية الرصينة، وفى قواعد النشر العالمية، تبعاً للأثر العالمى للبحوث المتميزة المنشورة فى هذه المجلات، وأصبح ذلك أحد أهم المعايير الدولية لتصنيف الجامعات، فمن معايير تصنيف الجامعات مساهمات أعضاء هيئة التدريس ونوعية وكمية المنشورات باسم الجامعة، ومقدار أثر تلك المنشورات ومدى الاستشهاد بها من قبل الباحثين فى مختلف دول العالم.

ولقد عززت قيم التنافسية الدولية من مكانة النشر فى المجلات العلمية الرصينة، وفى قواعد النشر العالمية، تبعاً للأثر العالمى للبحوث المتميزة المنشورة فى هذه المجلات، وأصبح ذلك أحد أهم المعايير الدولية لتصنيف الجامعات، فمن معايير تصنيف الجامعات مساهمات أعضاء هيئة التدريس ونوعية وكمية المنشورات باسم الجامعة، ومقدار أثر تلك المنشورات ومدى الاستشهاد بها من قبل الباحثين فى مختلف دول العالم.

فعلى سبيل المثال يعتمد تصنيف شنغهاى (ARWU) لجامعة جياو جونغ الصادر منذ عام ٢٠٠٣ على أربعة معايير، أهمها جودة الأداء البحثى للجامعات، الذى استحوذ على (٤٠%) من الأوزان النسبية للمعايير، كما خصص تصنيف التايمز (The World University Ranking) الصادر عن مجلة Times Higher Education منذ عام ٢٠٠٤، نسبة (٣٠%) من تقييمه للجامعات، لمعدل النشر لكل عضو هيئة تدريس، ووضع تصنيف ال QS معياراً خاصاً الاستشهادات، وخصص له وزناً نسبياً بمقدار (٢٠%)، كما وضع أيضاً تصنيف الويب للجامعات العالمية (Ranking Web of World Universities) معياراً خاصاً بالتميز، الذى يشتمل على عدد الأوراق العلمية المنشورة فى المجلات الدولية عالية التأثير، وخصص لهذا المعيار وزناً نسبياً مقداره (١٥%)، وعليه فقد سعت مختلف الجامعات لتأمين المتطلبات اللازمة للتوافق مع معايير هذه التصنيفات ومن بينها النشر العلمى.

فقد أصبح النشر العلمى فى أى جامعة من الجامعات أهم مقومات وجودها كمؤسسة تعليم عال، حيث لا قيمة لأى إنتاج علمى إلا بنشره وإخضاعه المباشر للتحكيم لتحديد ومعرفة مستوى المعرفة ومدى صحتها، بالإضافة إلى ما يشكله النشر من قيمة علمية تسهم فى الرقى العلمى وتطوير الأبحاث حيث تعتمد سمعة البحث العلمى فى أى جامعة– إلى حد كبير – على عدد البحوث المنشورة فى المجلات العلمية العريقة (المعروفة لدى هيئات التصنيف)، وتأثير هذه البحوث من خلال عدد مرات الإشارة إليها فى دراسات الآخرين، ولذلك تهتم الجامعات ومراكز البحوث العالمية وباحثيها، بنشر نتائج أبحاثهم العلمية فى أوعية النشر المحكمة، والتى تتبنى المعايير العلمية الرصينة من دوريات علمية متخصصة من أجل تبادل المعرفة والنتائج، لكى تستمر الأبحاث وتتكامل نتائجها وأهدافها، كما أصبح تمويل المشروعات البحثية فى معظم أنحاء العالم يعتمد أيضاً

على عدد الأبحاث الدولية المنشورة للباحثين والمجموعات البحثية المتقدمة لتلك المشروعات.

وإن نشر البحوث العلمية التى يقوم بها أعضاء هيئة التدريس خاصة المتميزين منهم يشكل أهمية وطنية وإقليمية وعالمية، وبالتالى فينبغى تشجيع هذه النخبة على النشر فى المجلات العالمية المعتبرة، ولعل الجامعات العربية أحوج ما تكون إلى ترجمة هذه الفكرة إلى واقع ملموس، خاصة فى ضوء التطورات المعاصرة، والتنافس بين هذه المؤسسات على تحقيق الجودة والتميز فى النشر العلمى، وتمشياً مع الاتجاه السائد نحو عولمة المعرفة، فقد أصبحت حقاً مشاعاً للجميع، من خلال نشرها والتعريف بها فى الشبكة العنكبوتية العالمية.

ولذلك تحرص الجامعات والمراكز والمعاهد البحثية على نشر ما يسمى مؤشرات النشر، لما تنتجه من بحوث، وترتيبها وفقاً لتلك المؤشرات، حيث إن الهدف من نشر تلك المؤشرات العلمية كما أشار رئيس أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا فى مصر هو مساعدة رؤساء الجامعات والمراكز والمعاهد البحثية فى التخطيط العلمى السليم، ودراسة نقاط القوة والضعف فى المؤسسة بناء على معايير دقيقة عالمية من جهة حيادية، وبالتالى تطوير منظومة البحث العلمى وتحسين ترتيب مصر فى المؤشرات العالمية

وغالباً ما يتم النشر بصفة عامة من خلال آليات عديدة تتمثل فى المجلات العلمية المحكمة وهى مجلات يتم فيها مراجعة البحث أو تقييمه من قبل محكمين متخصصين Peer-reviewers، والمجلات العلمية غير المحكمة، وهى مجلات تنشر موضوعات متنوعة أو متخصصة، ولكنها لا تلتزم بالتحكيم وغالباً ما تكون مهتمة بالنشر أكثر من التحكيم والمراجعة، والمجلات المتخصصة غير العلمية، وهى مجلات تعنى بالكتابات فى مجال معين ولكنها لا تلتزم بالمعايير الأكاديمية والعلمية، وهى مثل بعض مجلات

الجمعيات والاتحادات، إضافة إلى المجلات العلمية الإلكترونية، هى مجلات علمية محكمة ولكن ليس لديها إصدارات ورقية وهى تعتمد على النشر الإلكترونى، وهى غالباً مهتمة بمعامل الأثر (Inpact factor) وبعضها معتمدة وذات تأثير كبير، وكذلك بعض مواقع غير مهتمة بالتحكيم والمراجعة، بل قائمة على نشر الأعمال العلمية المنشورة فى مجلات مسبقاً، وهى بذلك لا تعطى الباحث أى شهادة نشر، حيث إنها مهتمة بالمشاركة وإتاحة المادة العلمية، وأخيراً المؤتمرات التى تعتبر حلقات نقاش يتم فيها النقاش حول موضوع معين أو مجموعة من الموضوعات تجمع أهل الاختصاص، ويتم تداول أوراق علمية أو أوراق عمل فى المؤتمر، إلا أن أوراق المؤتمرات فى الغالب لا تحسب فى بعض الأحيان، ضمن الأوراق المنشورة للباحث فى حال التقدم بها للترقى الأكاديمى، ولكنها تحسب ضمن مشاركات الباحث "حيث إنه فى الغالب لا تخضع للإجراءات المتبعة فى التحكيم والمراجعة العلمية، بل تراجع فى إطار مدى ملاءمتها لموضوع المؤتمر، بجانب أنها قد لا تنشر.

وانطلاقاً من أن من يعمل فى مجال العلوم من الباحثين والأكاديميين يواجه العديد من الصعوبات لاختيار المطبوعة أو الدورية العلمية المناسبة لنشر نتائج بحوثهم العلمية، اجتهد الباحثون والناشرون لأوعية النشر العلمى فى البحث عن وسيلة علمية مرجعية لتقييم المجلات والدوريات العلمية، اعتمدت معظمها على مؤشر الاقتباس أو مؤشرات تأثير الاستشهادات المرجعية Indicators Citation Impact Indicators، ومقدار الاستجابة للبحث من الأوساط العلمية المختلفة، والذى يعد من أكثرها شيوعاً، وأكثرها شفافية وسهولة فى التطبيق، من أبرزها:

١. **معامل التأثير (Impact Factor)** الذى يقيس الأهمية النسبية لمجلة أو مقالة نشرت فى مجلة أو فى الأدبيات وأبحاث العلوم والعلوم الاجتماعية من خلال دراسة عدد الاستشهادات المرجعية لها.

٢. **علامة القيمة الملائمة (Eigenfactor)** والتى تعبر ليس فقط عن عدد الاستشهادات المرجعية لمقالات نشرت فى مجلة ما، بل تأخذ فى الحسبان ترجيح إسهام الاستشهادات الواردة من المجلات المرموقة عن تلك الواردة من المجلات المتواضعة، و Eigen factor score: (متوفر فى قاعدة بيانات ISI web of knowledge): وهو معيار يعكس قيمة ما هو منشور المجلة العلمية، ولا يعتمد فقط على مدى انتشار المجلة، كما أنه لا يوجد تباين كبير بين قيم هذا المعيار فى القطاعات المختلفة، ويستند حساب نقاط Eigen factor على عدد مرات المقالات لمجلة نشرت فى السنوات الخمس الماضية قد ورد ذكرها فى السنة JCR، البيانات متوافرة فى Eigenfactor.org (1995-2011) كما هو الحال مع JCR ومجلات ISI المصنفة حيث تستعمل "كل" بيانات ISI.

٣. **معامل سيكماغو لترتيب المجلات SJR (SCImago Journal Ranking)** وهو مقياس للأثر العلمى للمجلات، والذى يقيس عدد الاستشهادات التى وردت من قبل مجلة ما، وأهمية ومكانة المجلات التى ترد منها تلك الاستشهادات، و SJR هى رتبة صفحة اقتباس المجلة حسبت على أساس بيانات Scopus citation قسمت بعدد المقالات التى نشرت بالمجلة على مدى ٣ سنوات. مشابهة لطرق Eigen factor، لكنها مستندة على الاستشهاد فى Scopus بدلاً من ISI. وهى متوافرة على الموقع (http://www.scimagojr.com/index.php) المجلات

تغطى لأكثر (٢٠٠٠٠) ولهذا فإن Scopus تغطى مجلات أكثر من ISI تنويع دولس أكثر، ٣ سنوات من الاستشهاد.

٤. **المؤشر إتش (h-index)** والذى يقيس كلاً من الإنتاجية العلمية والأثر العلمى الواضح للباحث الواحد، كما يمكن توظيفه لقياس المستوى العلمى لمجلة علمية أو مؤسسة بحثية أو دولة.

■ الجهود الدولية فى مجال تصنيف وتقييم الإنتاج العلمى وأوعية نشره:

فى إطار حرص الجامعات والمؤسسات العلمية على مستوى العالم، على تطوير البحث العلمى ودخول بوابة النشر العلمى الرصين من أجل رفع كفاءة وقيمة البحوث العلمية التى تجرى فيها، بما يحقق لها السمو فى المرتبة التصنيفية بين نظيراتها، ووضع مختلف أنواع الحوافز والشروط فى التعيينات، وتجديد العقود، والترقيات العلمية، التى تدفع الباحثين فيها للنشر فى مجلات علمية رصينة مفهرسة بقواعد البيانات العلمية العالمية، سعت تلك المؤسسات إلى إعداد فهارس وقواعد بيانات لتلك الأوعية والبحوث، ووضع معايير ومؤشرات للحكم على جدوتها وجودة ما تتضمنه من بحوث.

١. **Science Direct:** تعتبر من أكثر قواعد البيانات استخداماً وطلباً وتشمل جميع التخصصات العلمية مثل العلوم، التقنية، الطب، الزراعة، الهندسة بأنواعها، الكيمياء، الطاقة، البيئة، الرياضيات، الفيزياء، علم النفس، علم الاجتماع، المحاسبة.

٢. **Spinger Link:** تغطى المجالات التقنية والعلمية والطبية من كتب ودوريات علمية محكمة. وهى المصدر المفضل للباحثين العلميين فى القطاع الأكاديمى وقطاع الشركات وغيرها من مراكز المعرفة والأبحاث والمكتبات المتخصصة والأرشيف.

٣. **IEEE:** تغطى المجالات التقنية والعلمية والطبية من كتب ودوريات عملية محكمة. وهى المصدر المفضل للباحثين العلميين فى القطاع الأكاديمى وقطاع الشركات وغيرها من مراكز المعرفة والأبحاث والمكتبات المتخصصة والأرشيف.

٤. **SAGE Journals Online:** قاعدة بيانات ذات النص الكامل تحوى على العديد من التخصصات العلمية والتقنية منها: الاتصالات والحسابات، علم الجريمة والعلوم السياسة، التربية، الطب، الإدارة، العلوم.

٥. **ACM Digital Library:** أحد مصادر المعرفة التى تقدمها منظمة حاسوبية دولية للمحترفين والمتخصصين فى هذا المجال التى تهتم بتحسين وتطوير الحاسب كعلم ومهنة تقدم الدوريات والمؤتمرات والتقارير المهنية

٦. **Digital Dissertations and Theses Database:** أحد المصادر الإلكترونية العالمية التى تقدم أعمال المؤلفين من أكثر من ١٠٠٠ جامعة وكلية فى أمريكا الشمالية، وجميع أنحاء العالم شاملة أكثر من مليونى رسالة وأطروحة وما يقارب ٦٠ ألف استشهاد مرجعى يضاف سنوياً.

٧. **ISI Web of Knowledge:** أحد أهم مصادر المعلومات الببلوجرافية فى التخصصات العلمية والتقنية حيث تغطى الكثير من الدوريات المحكمة وبراءات الاختراع ويشمل البحث فيها على الأوراق العلمية والكتب إضافة إلى ٢ مليون مركب كيميائى.

٨. **Journal Citation Reports:** أحد المصادر الإحصائية المعلوماتية العالمية التابعة ل ISI للتقارير، حيث يهتم بالتقارير العلمية لاستشهادات المقالات بالطرق العلمية المحكمة والذى تعتمد عليه معظم المنظمات العالمية البحثية فى التقييمات الخاصة بالمؤلفين والعلماء.

٩. **Wiley:** تغطى المجالات التقنية والعلمية والطبية من كتب ودوريات علمية محكمة. وهى المصدر المفضل للباحثين العلميين فى القطاع الأكاديمى وقطاع الشركات وغيرها من مراكز المعرفة والأبحاث والمكتبات المتخصصة والأرشيف.

منهجية البحث وإجراءاته:

تناول البحث الإطار النظرى، والذى دار حوكمة النشر العلمى فى ضوء المعايير الدولية والتعرف على المعايير الدولية للنشر العلمى، والوقوف على أهمية تطبيق قواعد حوكمة المعلوماتية فى النشر العلمى.

- **أهداف الدراسة الميدانية:**

١. الوقوف على دوافع الباحثين، واتجاهات البحوث المنشورة، واهتمامات المؤسسات العلمية.

٢. واقع النشر العلمى بالجامعات فى.ضوء المعايير الدولية

- **أداة الدراسة الميدانية:**

استخدم البحث الحالى استبيانة مفتوحة ومقابلة شخصية مع أعضاء هيئة التدريس وقد تم صياغة الاستبانة على النحو التالى:

أولاً: البيانات الأساسية:

وقد تضمنت الاسم (اختيارى)، الوظيفة العلمية، الجامعة، الكلية، القسم، الدرجة الجامعية. **التخصص العام، التخصص الدقيق.**

ثانياً: محاور الاستبانة:

١. ما أهم المشكلات والتحديات التى تواجه النشر العلمى بالجامعات المصرية؟

٢. ما أنماط الصعوبات فى نشر الإنتاج العلمى؟

٣. ما واقع تطبيق معايير الحوكمة بالنشر العلمى فى ضوء المعايير الدولية ؟

- **مجتمع وعينة الدراسة:**

تحقيق أى دراسة ميدانية لأهدافها يرتبط إلى حد كبير بحسن اختيار العينة الممثلة للمجتمع الأصل، لذلك حاولت الباحثة اختيار عينة ممثلة للمجتمع الأصل حتى يمكن الحصول على نتائج صحيحة واضحة، والمجتمع الأصلى لهذه الدراسة يتمثل فى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، حيث تكونت العينة من (٤١٦) عضو هيئة تدريس من المجتمع الأصل، وقد تم اختيار العينة بطريقة قصدية عشوائية بحيث تمثل أعلى نسبة من إجمالى العدد الكلى لأعضاء هيئة التدريس بجامعة (المنصورة – عين شمس – سوهاج)

نتائج البحث وتفسيرتها

الإجابة عن التساؤل الأول: ما دوافع الإنتاج العلمى؟

وللإجابة عن هذا التساؤل استخدمت الباحثة صحيفة الاستبيان والمقابلة الشخصية وجاءت النتائج كما يلى:

جدول رقم (١)

توزيع أفراد العينة حسب دوافع الإنتاج العلمي

السبب – الدافع	التكرار	النسبة المئوية
للترقية العلمية الوظيفية	٢٣٥	% ٥٦,٥
لتحقيق الذات العلمية	١١٥	% ٢٧,٦
لتراكم وتطوير المعرفة العلمية	٣٥	% ٨,٤

السبب – الدافع	التكرار	النسبة المئوية
لخدمة وفائدة المجتمع	٢٥	٦ %
لأغراض ربحية	٦	%١,٤
المجموع	٤١٦	%١٠٠

يتضح من الجدول السابق ما يلى:

جاء دافع الترقية العلمية الوظيفية فى المرتبة الأولى، حيث بلغ نسبته ٥٦,٦% من أفراد العينة، وجاء فى المرتبة الثانية لتحقيق الذات العلمية بنسبة ٢٧,٦%، ويدل ذلك إلى أنهم يطمحون إلى اكتساب اعتراف علمى أكثر مما يتطلعون إلى الاعتراف المجتمعى، ويتنافسون تنافساً مشروعاً ونيل سلطة علمية أكثر من اتجاهاتهم نحو الوصول إلى قوة مجتمعية عامة أو التمتع بمصداقية شعبية عريضة، كما يتضح من تحليل نتائج هذه الدراسة ومناقشتها، أن الإنتاج العلمى بحثاً ونشراً، مازال شأناً فردياً خالصاً، يقوم به الباحث لأسباب ودوافع ذاتية، يوجهه نحو أهداف خاصة، ويتدبر أمور إنتاجه منفرداً، ويتعامل مع تعقيدات نشره بطرقه وعلاقاته الخاصة، ويفتقر إلى الحوكمة فى معاييره.

الإجابة عن التساؤل الثانى: ما أهم أماكن نشر الإنتاج العلمى؟

وللإجابة عن هذا التساؤل استخدمت الباحثة صحيفة الاستبيان والمقابلة الشخصية وجاءت النتائج كما يلى:

جدول رقم (٢)

توزيع مكان نشر الإنتاج العلمى لأفراد العينة

مكان النشر	التكرار	النسبة المئوية
فى دوريات عربية	٣٠٣	%٧٣,٨

مكان النشر	التكرار	النسبة المئوية
فى دوريات أجنبية	٤٨	% ١١,٥
فى مؤسسات نشر خاصة	٦٥	% ١٥,٦
المجموع	٤١٦	%١٠٠

يتضح من الجدول السابق ما يلى:

جاء النشر العلمى لأعضاء هيئة التدريس فى الدوريات العربية فى المرتبة الأولى بنسبة ٥٠,٥%، وفى المرتبة الثانية فى مؤسسات خاصة بنسبة ١٥٨%، وجاء فى المرتبة الأخيرة فى الدوريات الأجنبية.

ويمثل الاتجاه نحو نشر الإنتاج العلمى فى دوريات ومجلات علمية متخصصة ممارسة واسعة منتظمة للأفراد الباحثين وللمؤسسات العلمية أيضاً، إذ تحرص الجامعات ومراكز البحوث على إنتاج ونشر بحوث علمية أصيلة ودراسات أكاديمية مبتكرة مضبوطة بمناهج البحث العلمى وبمعايير موضوعية، تساهم نتائجها فى تراكم المعرفة العلمية بإضافات جديدة وجدية، ويبدو أن الباحثين الأكاديميين يأخذون هذه الرسالة الجماعية بحرص مماثل على النشر فى الدوريات العلمية المحكمة فى المقام الأول.

وتبين نتائج الدراسة أن الغالبية العظمى من الباحثين أفراد العينة (ما مجموع نسبته ٧٣,٨%) يتجهون إلى نشر إنتاجهم العلمى فى دوريات علمية متخصصة، عربية بنسبة أكبر، وأجنبية بنسبة أقل.

الإجابة عن التساؤل الثالث: ما أنماط المشكلات فى نشر الإنتاج العلمى؟

وللإجابة عن هذا التساؤل استخدمت الباحثة صحيفة الاستبيان والمقابلة الشخصية وجاءت النتائج كما يلى:

جدول رقم (٣)

مشكلات النشر العلمى لأفراد عينة البحث

المشكلة	التكرار	النسبة المئوية
متصلة بعملية النشر فى الدوريات	١٩٢	% ٤٦,١
متصلة بعملية النشر فى المؤسسات الخاصة	٥٧	% ١٣,٧
متصلة بالدعم والتمويل	٩٢	% ٢٢,١
مشكلات متفرقة	٦٠	% ١٤,٤
لا توجد مشكلات	١٥	% ٣,٦
المجموع	٤١٦	%١٠٠

يتضح من الجدول السابق ما يلى:

جاءت المشكلات المتصلة بعملية النشر فى الدوريات فى المرتبة الأولى بنسبة ٤٦,١%، ومشكلات متصلة بالدعم والتمويل فى المرتبة الثانية بنسبة ٢٢,١%، ومشكلات متفرقة فى المرتبة الثالثة بنسبة ١٤,٤%، ومشكلات متصلة بعملية النشر فى المؤسسات الخاصة ١٣,٧%، وجاءت لا توجد مشكلات فى المرتبة الأخيرة بنسبة ٣,٦%.

ويتضح مما سبق أنه لا تنتهى مشكلات البحث العلمى بعملية نشره، وإنما كثيراً ما تبدأ منها بأشكال متغيرة: مشكلات علمية متصلة بأهلية مكان النشر ومشكلات فنية تقنية متصلة بعملية إنتاجه وتسويقه وتوزيعه.

الإجابة عن التساؤل الرابع: ما واقع تطبيق معايير الحوكمة بالنشر العلمى فى ضوء المعايير الدولية؟

وللإجابة عن هذا التساؤل استخدمت الباحثة صحيفة الاستبيان والمقابلة الشخصية وجاءت النتائج كما يلى:

جدول رقم (٤)

معايير حوكمة النشر العلمى

معايير حوكمة النشر العلمى	تتحقق		لا تتحقق	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
النزاهة	٢٨٢	%٦٧,٨	١٣٤	%٣٢,٢
الموضوعية	١٩٤	%٤٦,٦	٢٢٢	%٥٣,٤
الواقعية	١٧٣	%٤١,٦	٢٤٣	%٥٨,٤
الإفصاح والشفافية	٢٨٠	%٦٧,٣	١٣٦	%٣٢,٧
المحاسبية	١٦٤	%٣٩,٤	٢٥٢	%٦٠,٦
المصداقية والأخلاقيات العلمية	٢٧٣	%٦٥,٦	١٤٣	%٣٤,٤
مراعاة حقوق المستفيدين	١١٢	%٢٦,٩	٣٠٤	%٧٣,١

يتضح من الجدول السابق ما يلى:

جاء معيار النزاهة فى المرتبة الأولى فى درجة التحقق بنسبة ٦٧,٨% من إجمالى أفراد العينة، وجاء معيار الإفصاح والشفافية فى المرتبة الثانية بنسبة ٦٧,٣%، ومعيار المصداقية والأخلاقيات العلمية فى المرتبة الثالثة بنسبة ٦٥,٦%، ومعيار الموضوعية فى المرتبة الرابعة بنسبة ٤٦,٦%/ ومعيار الواقعية فى المرتبة الخامسة بنسبة ٤١,٦%، وجاء معيار مراعاة حقوق المستفيدين فى المرتبة السادسة والأخيرة بنسبة ٢٦,٩%، ويتضح من التحليل السابق ضعف كثير من معايير حوكمة النشر ومنها الموضوعية والواقعية ومراعاة حقوق المستفيدين.

رؤية إستراتيجية لحوكمة النشر العلمى فى ضوء المعايير الدولية:

قد تعاظمت أهمية النشر العلمى والتنمية التكنولوجية فى عصر المعرفة وتنامى دورها فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، الأمر الذى يتطلب تعزيز قدرات العلم والتكنولوجيا بجامعات ومؤسسات البحث العلمى، وتوظيفها لخدمة متطلبات تنمية المجتمع والبحث عن مستقبل أفضل للإنسان. وهو ما يسهم فى خلق مناخ مغاير للبحث العلمى والتنمية والتكنولوجية يتعين أخذه فى الاعتبار عند وضع الإستراتيجيات وصياغة الخطط البحثية، وضرورة توفير مناخ يؤكد أهمية رعاية البحث العلمى ومؤسساته، واتباع قواعد وضوابط مناسبة لتخطيطه، يتفق الكثير من الباحثين بأن هناك تأثيراً مباشراً وصريحاً للمعلوماتية العلمية على تطوير البحث العلمى والمجتمع سواء من جانب تأثيرها على الباحثين – الحاليين والمرتقبين – بتعظيم وتكثيف الكم الهائل من المعلومات ومعالجتها وتحليلها بتقنيات المعلوماتية (برامجها)، بما يعين الباحث على بلوغ نتائج أكثر دقة، وتساعد الخبراء فى اتخاذ القرارات الإستراتيجية الملائمة ودورها فى تنشيط حركة تطوير المجتمع أو غير ذلك، وتؤكد الباحثة بأن المعلومات والبيانات الموجودة فى التقارير والرسائل والبحوث العلمية، تحتاج إلى الاستخدام الأنسب من تقنيات الحاسوب والتى تعين الباحثين والخبراء على صياغة رؤى صائبة فى مجالات تخصصهم، وخاصة عند استشراف المستقبل لبناء الإستراتيجيات، بالإضافة إلى ذلك، فإن مدخل التحليل الأساسى للقرار الإستراتيجى فى تطوير المجتمع يعتمد على فرض رئيسى مؤداه أن لكل بحث أو دراسة أو رسالة، قيمة حقيقية يمكن من خلال المعلوماتية العلمية المتاحة فى مجال التخصص البحثى بلوغ نتائج مبهرة.

▪ الفجوات:

- أن معظم الدراسات اهتمت بمكونات المعلوماتية العلمية سواء المعلومات الخام أو المادة العلمية التحليلية والقضايا الرئيسة وعلاقتها بالمتغيرات المختلفة لتطوير المجتمع من خلال محاولة لرصد النتائج السابقة ونقدها أو تأييدها.
- أن هناك دراسات أخرى اهتمت بنوعية السياسة العلمية المستخدمة وانعكاساتها على تطوير المجتمع، مشيرة إلى أن النظريات المثالية فى النظريات الواقعية والتى تعتمد على أن التقارير العلمية هى المصدر الوحيد للمعلومات المتداولة فى تطوير المجتمع بالإضافة إلى المرونة المعطاة للباحثين فى اختيار الطرق والسياسات العلمية البديلة، والتى قد تؤدى أحيانا إلى تضليل الباحث ومن ثم عرقلة تطوير المجتمع وتلك مسئولية الإشراف العلمى.
- أن دور المعلوماتية العلمية فى التأثير على نتائج البحث يعتمد على كفاءة الالتزام بقواعد الحوكمة التى يراعيها الباحث والمشرف فى عملية البحث العلمى، بالإضافة إلى نوعية هذه الكفاءة وهل هى كفاءة تبادلية أم كفاءة تشغيلية أم كفاءة هيكلية أم جميعها معاً، وهو ما يؤكد أهمية ودور الحوكمة كنظام فعال لضبط استخدام المعلوماتية العلمية التى يتدفق من خلالها فيضانات من المعلومات
- والبيانات المعلوماتية الأبسط والأسهل فى تداولها دون تحديد مصادرها، أو التقنية التى استخدمت للوصول إلى نتائج خاصة، وأن الفضاء أصبح مفتوحاً بلا ضوابط، ومن ثم فعلى العلماء والمشرفين العلميين على البحوث والرسائل العلمية أن تصوغ هذه القواعد بحيث يلتزم الباحثون بها ويتمكنون من اختيار الأفضل والأنسب منها مع الإشارة للمرجعية.

- لذا فإن النقاط السابقة قد تحد من دور المعلوماتية العلمية وتأثيرها سواء المباشر أو غير المباشر على تنشيط البحث العلمى، وأقصد فاعلية الاستقصاء الناقص من الوصول إلى نتائج تسهم فى تطوير المجتمع، ما لم يتم الالتزام بقواعد الحوكمة عند استخدام المعلوماتية لتحقيق الإنجاز على مستوى الجودة.
- ويؤكد الباحث بأن التضليل عند استخدام المعلوماتية وعدم دقتها والتحيز فى عرضها وعدم اعتمادها على مبادئ ومعايير علمية متفق عليها، يحدث تأثيرا سلبيا على البحث ويؤثر فى درجة المخاطر التى يرغب فى تحملها الباحث وفقاً لظروفه.
- يضاف إلى ذلك أن القدرة التنبؤية للمعلومات العلمية سوف تتراجع للخلف بما لا يعود بالفائدة على تطوير المجتمع، لندخل فى نفق التكرارية، والتبادلية، دون القدرة على بلوغ إنجاز حقيقى اللهم طباعة البحث أو الرسالة أو إجازتها دون عائد على المجتمع.

▪ الأهداف الإستراتيجية:

١. التركيز على الابتكار وتطوير أصول فكرية مبنية على نتائج البحث العلمى.

٢. إنشاء وحدة للملكية الفكرية.

٣. مراجعة الأصول الفكرية بالجامعة.

٤. تفعيل المحاسبية بالنشر العلمى.

واتضح مما سبق الآثار الواضحة لمصداقية النشر العلمى وآثارها على تطوير المجتمع إضافة إلى الالتزام بالمعايير المتعددة التى تسعى الحوكمة إلى توفيرها فى المعلوماتية وسوف ينعكس على الجوانب المختلفة لتطوير المجتمع وذلك كما يظهر بالشكل التالى:

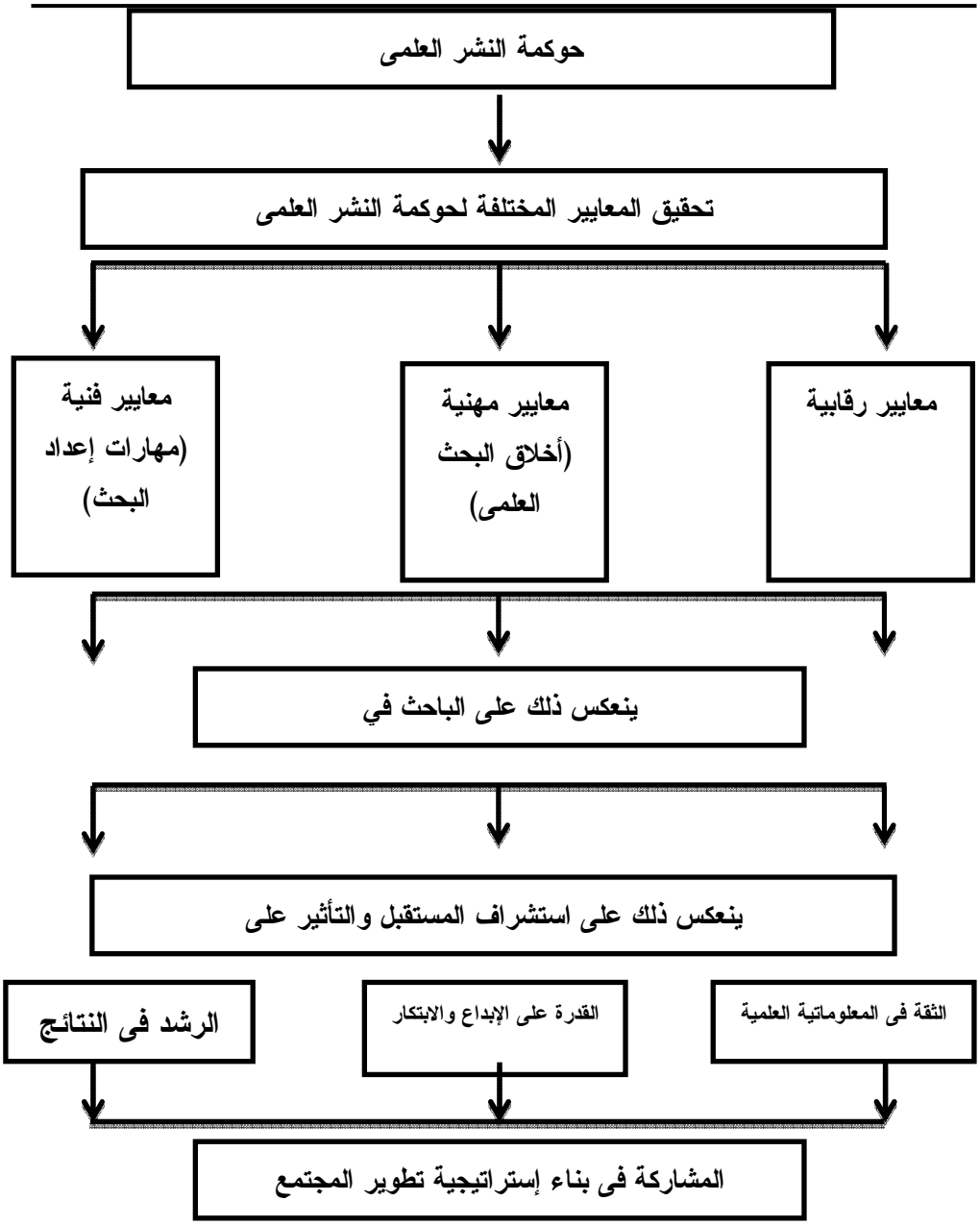

الشكل (١): نموذج حوكمة النشر العلمى فى ضوء المعايير الدولية

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

١. إبراهيم العيسوى، **التنمية فى عالم متغير – دراسة فى مفهوم التنمية ومؤشراتها**–،، القاهرة:دار الشروق، ٢٠٠٣م.

٢. إحسان على هلول." واقع النشر العلمى فى جامعة بابل:دراسة تقويمية "، **مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية**، مج(١)،ع(١)، مركز بابل للدراسات الإنسانية، جامعة بابل، ٢٠١١م.

٣. أحمد عبادة العربى."المواصفات القياسية للنشر الدولى". **المؤتمر العلمى الثانى للمكتبات والمعلومات: النشر العلمى الدولى: الواقع والتحديات والحلول**". كلية الآداب، جامعة بنها. ٢٠١٧م.

٤. أحمد بدر. **أصول البحث العلمى ومناهجه**. ط٩. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ٢٠٠٦م.

٥. تشارلزشوارتز.الإنتاجية البحثية والنشر العلمى: تحليل متداخل لتخصص المكتبات والمعلومات مع التخصصات الأخرى، **عالم المعلومات والمكتبات والنشر**، مج(٤)، ع(٢)، الجمعية المعلومات والمكتبات والنشر، ٢٠١٧م.

٦. جعفر حسن جاسم الطائى."أزمة البحث العلمى فى الوطن العربي". **رسالة المكتبة**. مج٤٦، ع١. ٢٠١١م.

٧. خليل إبراهيم العانى، وإسماعيل القزاز، وعادل عبدالملك. **إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات الأيزو ١٩٩١: ٢٠٠٠**. بغداد: مطبعة الأشقر.٢٠٠٢م.

٨. روبرت داى، وباربرا جاستيل. **كيف تكتب بحثاً علمياً وتنشره**. ترجمة: محمد فتحى عبدالهادى، مقدم. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.٢٠٠٦م.

٩. صالح خليل أبو أصبع. النشر العلمى العربى: أزمة نشر أم أزمة بحث؟:رؤية نقدية ". **الناشر العلمى**. ع(٦). اتحاد الناشرين العرب. ٢٠٠٦م.

١٠. عبد الله يوسف الخشاب، وزكى الوردى. "النشر العلمى الجامعى فى العراق: دراسة نقدية للمجلات العلمية". **المجلة العراقية للمكتبات والمعلومات**. مج١، ع١، العراق. ٢٠٠٥م.

١١. عبد العزيز محمد جلال الشريف، مفرح فهيم سليمان. تحرير أصول الدوريات العلمية السعودية ونشره على ضوء المواصفات القياسية العلمية. مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية. مج٨، ع١,٢٠٠٢.

١٢.محمد إبراهيم على عطوة، وفكرى محمد السيد ."حوكمة النظام التعليمى مدخل لتحقيق الجودة فى التعليم". **مجلة كلية التربية بالمنصورة** ج ٢، ع ٧٩، كلية التربية، جامعة المنصورة.

١٣. على عبدالصمد خضير، وهاشم شريف حسن. الدوريات العلمية المحكمة بمجلة دراسة البصرة: دراسة حالة، **مجلة دراسة البصرة**. س٧، ع١٣، ٢٠١٢م.

١٤. ربحى مصطفى عليان. **المكتبات الإليكترونية والمكتبات الرقمية**. عمان: دار صفاء، ٢٠١٠م.

١٥. فؤاد أبو حطب، وأمال صادق. **مناهج البحث وطرق التحليل الإحصائى فى العلوم الإنسانية والتربوية والاجتماعية**، ط(٤)، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠١٠م

١٦. فوزى رجب. متطلبات وشروط النشر فى المجلات العلمية المرموقة، ٢٠٠٥، استرجعت فى تاريخ ١٥ يناير،٢٠١٧ من http://www.arsco.org/detailed/699abd4f-bf9c-40b0-a2cf-2319bb403337

١٧.زهير عبد الكريم الكايد.المفهوم المعاصر للإدارة المجتمعية (الحكمانية)، **ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولى السابع" إدارة المؤسسات الأهلية والتطوعية فى المجتمعات المعاصرة"، قناة القصباء الشارقة**، الإمارات العربية المتحدة، ١٢– ١٧ ديسمبر ٢٠٠٢.

١٨. لافى ماجد الحربى. "النشر العلمى فى الوطن العربى "، **مجلة الفكر العربى**، مج(٢٠)، ع(٩٨)، معهد الإنماء العربى.

١٩. لويس كوهين، لورانس مانيون. **مناهج البحث فى العلوم الاجتماعية والتربوية**، ترجمة: كوثر كوجك، وليم تاضروس، ط(٣)، القاهرة:الدار العربية، ٢٠٠٩م.

٢٠. محمد عوض الترتورى، ومحمد زايد الرقب، وبشير مصطفى الناصر. إدارة الجودة الشاملة فى المكتبات ومراكز المعلومات الجامعية. عمان: دار الحامد.٢٠٠٨م.

٢١. مرزوق محمد العكنى. "تحسين نوعية ومخرجات البحث العلمى من خلال النشر فى الدوريات العلمية المميزة". **مؤتمر الرؤية المستقبلية للنهوض بالبحث العلمى فى الوطن العربى.** أربد: المنظمة العربية للتنمية الإدارية٢٠١١.

٢٢. منى السيد. جودة البحث العلمى (أداء – ارتقاء). **ورشة عمل مقدمة إلى وحدة البحث العلمى والدراسات العليا بكلية التربية بالزلفى فى يوم البحث العلمى.** ٢٠١٣م.

٢٣. نهلة عبداللطيف محمد عفيفى. معامل التأثير النسبيImpact Factor للدوريات العلمية: دراسة تطبيقية للدوريات العربية المتخصصة فى مجال المكتبات والمعلومات. **رسالة دكتوراه**، كلية التربية. جامعة بنها٢٠١٦.

٢٤. هاشم فرحات."الدوريات العلمية للجامعات السعودية: دراسة تقويمية لدرجة التزامها بالمواصفات القياسية الصادرة عن المنظمة الدولية للتقييس. جامعة الملك سعود: مركز بحوث كلية الآداب.٢٠٠٤م.

٢٥. يسرية عبدالحليم زايد. **المعايير الموحدة للمكتبات والمعلومات.** القاهرة: الدار المصرية اللبنانية

ثانياً:المراجع الأجنبية:

26. Alamgir, M. (2007). Corporate Governance: A Risk Perspective, paper presented to: Coorporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May 7 – 8.

27. Barber, G (2004). Searching the Literature. Retrieved January 5,2017 from http://www.2plymouth/milbrook/rsources/sealit/srchguid.htm

28. Boldt, J,.& Koetter, K. (2008) Which countries Publish in Important Anesthesia and critical care Journals? Anesh Analg, 88: 1175-80.

29. Dooley A(2007) ،Thematic Analysis: the Role of Academic Boards in University Governance) Australia: Australian Universities.

30. Figueredu, E, Perales, N. & Blanco, M (2013) International Publishing in Anasthesia- How do different countries contribute? Acta Anaethesiol Scandinavica; 47:378-382.

31. ISO. (1972). Aims and Principles of standardization ; edited by T.R. sanders. Geneve., ISO. P. 73

32. ISO. (1984). News about Technical Committee 46. Geneve: ISO. P. 1

33. Kim T,(20027) Changing University Governance and Management in the U.K and Elsewhere 27-Under Market Conditions: Issues of Quality Assurance and Accountability (London: Brunei University.

34. Mabe, M (2005) Electronic Serial Publishing, The E-Resourses Management Handbook, Volume 1, Cranfield, UK: Serials Group.

35. Man, Jonthan, Weinkauf, Justin, Tsang, Monica& Sin, Don (2004) Why do some countries Publish more than others? An international comparison of research funding English proficiency and Publication output in Highly ranked general medical journals, European Journal of Epidemiology 19: 811-817

36. Monk, R. and Minow, N(،2011) (Talking Governance: "The Role of Magic Concepts" Corporate Governance) Malden: Well Publishers

37. Però D(2005), Immigrants and the Politics of Governance in Barcelona Centre on Migration, Policy and Society Working Paper No. 19, University of Oxford,

38. Stephen E(2006), What is Neo-liberalism? (Chiapas: Realida

39. Tommaso, D،and others (2011). "Higher Education Quarterly", Journal Articles, VOL(65), NO(3), USA، p267-289.